دول مجلس التعاون:
نظرة مستقبلية

منتدى التنمية

وثائق اللقاء السنوي - يناير 1995

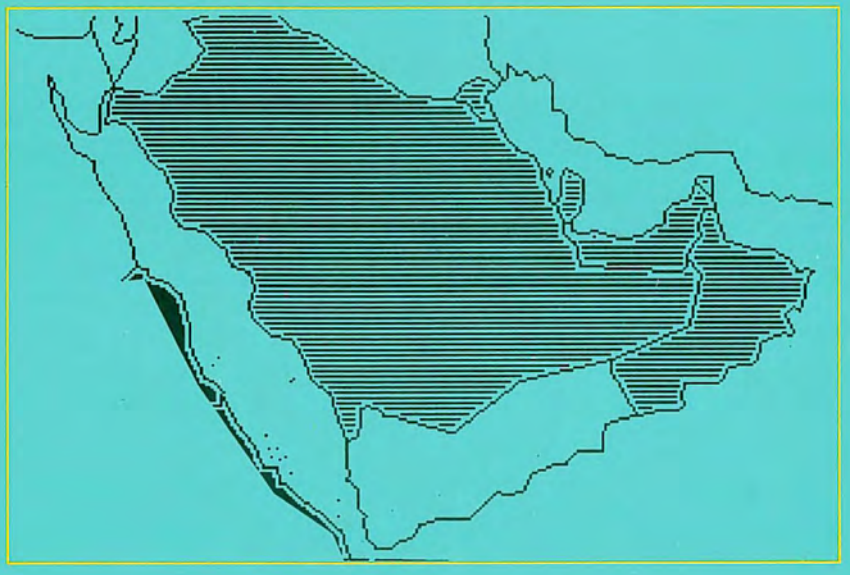

د. علي خليفة الكواري

جاسم خالد السعدون

اللقاء ١٦

منتدى التنمية

وثائق اللقاء السنوي - يناير 1995

دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية

ما العمل... من أجل المستقبل؟

د. علي خليفة الكواري

* * *

تقويم تجارب التنمية في دول الخليج

جاسم خالد السعدون

المؤلفان	د. علي خليفة الكواري، جاسم خالد السعدون
عنوان الكتاب	دول مجلس التعاون: نظرة مستقبلية
رقم الطبعة	الأولى
مكان وتاريخ النشر	الكويت 1996
تنفيذ النشر	دار قرطاس للنشر

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

All rights reserved for
DEVELOPMENT FORUM

منتدى التنمية ص.ب ٣٦٧٩ الصفاة ـ الرمز البريدي 13037 الكويت

هاتف: 2465798 (965) ـ فاكس: 2451769 (965)

ما العمل... من أجل المستقبل؟

د. علي خليفة الكواري

المستقبل آت لا ريب فيه. والمستقبل وليد الحاضر. كما أن المستقبل عرضة للتأثير عليه وتغيير مساره وإعادة تشكيله. وجميع الأطراف ذات العلاقة، بأقطار «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، تسعى إلى التأثير على مستقبل بلدان المنطقة وفق مصالحها. وليست شعوب المنطقة أقل الأطراف مصلحة في تشكيل المستقبل وفق مصالحها المشروعة. وعلى رأس تلك المصالح حقها في الوجود وصيانة هويتها العربية ـ الإسلامية وحاجتها إلى إعادة التماسك لمجتمعاتها. هذا فضلاً عن حقها في توفير الأمن وتحقيق التنمية والكرامة الإنسانية.

ومن هناك يجب على أهل المنطقة أن يشاركوا في صنع المستقبل الذي يصبون إليه. وعلى المدركين لخطورة المسار الراهن، أن يحذروا من الوقوع في مغبة اليأس، كما عليهم أن يحذروا تفشي حالة الشعور بالعجز وانتشار روح السلبية التي تؤدي إلى انسحاب المواطنين، وترك مستقبل أوطانهم يشكله الآخرون. وعلى المثقفين أن يخلقوا فهماً مشتركاً أفضل لأوجه الخلل وأن ينشروا الوعي بمخاطرها. وأن يدعوا إلى سبل تصحيح مسار الحاضر. كما أن عليهم تخفيف ضغوط اللحظة الراهنة مستعينين في ذلك بمخزون الثقافة العربية ـ الإسلامية من قيم الحق والعدل والتعاون والصبر والأمل. «فالخير لا ينهزم والشر لا ينتصر ولكننا لا نشهد من الزمان إلا اللحظة العابرة [1].

ومن هنا أيضاً تنبثق أهمية الدعوة إلى تغيير مسار الحاضر وتبرز أهمية تنمية عزائم أهل المنطقة تجاه المشاركة الفعالة في تشكيل مستقبلهم. ذلك أن تلك المشاركة تمثل ضرورة وجود، فضلاً عن كونها مسؤولية تاريخية لا يجوز التنصل منها. إن تثبيط العزم أو الانصراف عن الاهتمام بالمصلحة العامة، بسبب جسامة المهام أو نتيجة للشعور بقلة الحيلة، يمثل دعوة مفتوحة لأن يشكل الآخرون مستقبل المنطقة وفق مصالحهم غير المشروعة.

ومن منطلق ضرورة المساهمة مهما تكن متواضعة، فإنني لبيت دعوة اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية، وقبلت الحديث عن المستقبل الذي أرى أنه مظلم إذا استمر المسار الحاضر على ما هو عليه في دول المنطقة. وكان قبولي هذا، رغم تقديري بأنني من بين أقل أبناء

المنطقة قدرة على الحديث عن المستقبل لأسباب كثيرة، ليس أقلها خيبة رجائي في أطر العمل الرسمي وعلى رأسها مجلس التعاون.

وقد سبق أن أعربت عن خيبة رجائي من خلال مقال نشر أواخر عام 1992 تحت عنوان «خاب الرجاء... وبقاء الحال من المحال» وكان بصيص الأملْ الذي تعلقت به في ذلك الوقت، لتعديل مسار العمل الرسمي، يتمثل في عودة الممارسة الديمقراطية في الكويت لما قد يكون لها من تأثير على العمل الأهلي في المنطقة. واليوم ما زال الأمل معقوداً في تأثيرها على الانفتاح السياسي في المنطقة.

بعد هذه المقدمة القلقة، وربما المتهيبة من الحديث عن المستقبل، اسمحوا لي أن أركز على أمرين: أولهما: توصيف موجز لصورة المستقبل المنشود. وثانيهما: دعوة إلى تغيير مسار الحاضر.

- 1 -

المستقبل المنشود

لا بد أن يكون المستقبل المنشود ممكن التحقيق، وأن يتوافر له حد أدنى من فرص القبول. ومن هنا يحسن بنا أن يكون الطرح واقعياً في إطار ضرورة تقارب حكومات المنطقة وشعوبها، والأمل في عودة اهتمام أهلها بالمصالح العليا لمجتمعاتهم والعمل سوياً من أجل المصلحة العامة. وكذلك لا نرضى بما هو قائم، وإنما نطمح في الانتقال إلى وضع يؤمن استمرار وجود أهل المنطقة على أرضهم ويحافظ على هويتهم، فضلاً عن توفير الحد الأدنى من شروط الأمن وفرص التنمية.

ويتمثل هذا الوضع في ضوء معطيات الواقع العربي الراهن ـ في تجسيد اتحاد فيدرالي تندمج فيه ـ ابتداء ـ الدول الأعضاء في مجلس التعاون وتكون عضويته مفتوحة أمام الدول العربية الملاصقة الأخرى. وذلك تأكيداً على الانتماءَ العربي والتزاماً بأن يكون هذا الكيان الإقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية وليس بديلاً عنها. كما يجب أن يكون العمق

العربي هو العمق الاستراتيجي للاتحاد، والأمن القومي هو إطار الأمن له.

وفي تقديري أن هذا الكيان لا يمكن أن يقوم ولا يستطيع أن يستمر ويدوم، أو أن ينجز الوظائف التي من أجلها يقام، إذا لم يؤسس على مرتكزين رئيسيين. أولهما: دستور يلتزم بمبادىء النهج الديمقراطي. وثانيهما: تبني استراتيجية تنمية بشرية دائمة. ويحسن بنا أن نحدد هذين المرتكزين:

1-1 الدستور الديمقراطي

من البديهي أن الدول المستقلة لا تتنازل عن سيادتها لصالح اتحاد فيدرالي بينها، ما لم تطمئن الأقطار المكونة للاتحاد على حقوقها وتؤمن مصالحها المشروعة في المستقبل. كما أن الشعوب والمجتمعات والأفراد لا يربطون مصيرهم بمصير اتحاد لا يراعي مصالحهم ولا يضع حقوقهم موضع التطبيق. ولذلك لا بد أن يرتكز إنشاء هذا الاتحاد على أساس دستور يلتزم بالمساواة، ويأخذ باعتبارات العدالة، ويعتمد روح الشورى الملزمة، ويكرس مبادىء الدستور الديمقراطي والتي تتمثل في خمسة مبادىء عامة متعارف عليها [2]، يكون الانتقاص من أي منها بمثابة انتفاء لصفة الديمقراطية. أول هذه المبادىء: أن لا سيادة لفرد أو لقلة على الشعب. ثانيها: سيطرة أحكام القانون وشمولية نطاق القضاء. وثالثها: عدم الجمع بين السلطات. ورابعها: ضمان الحقوق والحريات العامة. وخامسها: تداول السلطة التنفيذية على الأقل.

ولعل أقرب تجربة اتحادية لظروف المنطقة أن تكون متمثلة في تجربة اتحاد ماليزيا، تلك التجربة التي يجب دراستها وتلافي نواقصها. آخذين في الاعتبار خصوصية المنطقة فيما يتعلق بالبعد العربي والمكانة الإسلامية من ناحية. ومن ناحية أخرى ضرورة مراعاة الطبيعة العامة للثروة النفطية الناضبة، والتي يجب أن يعاد استثمار ريعها في أصول عامة ينتفع منها الجيل الحاضر ويتركها قائمة منتجة تنتفع بها الأجيال القادمة.

كما أن أقرب نماذج الدستور الديمقراطي الذي يمكن قيام الاتحاد على أساسه فيما أرى

تتمثل في دستورين هما دستور الكويت لعام 1962 ودستور البحرين لعام 1973. وذلك أيضا بعد توفير شروط استمرار العمل بهما دون تعطيل. وضمان حق المرأة في الترشيح والانتخاب. هذا إضافة إلى تلافي نواقصهما، لا سيما فيما يتعلق بغياب ولاية القضاء الدستوري المستقل من ناحية وضعف تنظيمات المجتمع المدني بسبب القيود التي تحد من حرية التعبير والتنظيم من ناحية أخرى. وإلى جانب ذلك قد يكون في النص على كون الشريعة الإسلامية السمحة هي المصدر للتشريع، ما يضيف ضمانات دستورية تكفل عدم انحراف التشريع الوضعي عن الوظيفة الاجتماعية التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية. كما أنه يسد الباب أمام شبهة الخروج على أحكام الدين.

2-1 استراتيجية التنمية

تمثل استراتيجية التنمية البشرية الدائمة المرتكز الآخر الذي يجب أن يقوم الاتحاد الفيدرالي على أساسه. ولا حاجة بنا في هذه المرحلة أن نقترح استراتيجية جديدة للتنمية في إطار الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. فإن ما تم إنجازه في مطلع عام 1984 [3]، بناء على تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون، ما زال مقترحاً صالحاً من حيث المبدأ لمعالجة الوضع في الوقت الحاضر. كل ما في الأمر أنه ربما يحتاج إلى إرادة التنفيذ، أكثر من حاجته إلى التنقيح والإضافة لمعالجة الأوضاع الراهنة.

ولذلك فإن «مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل» [4] ما زال «يمثل الروح التي يجب سريانها في جسم مجلس التعاون»، كما جاء في رد أحد المشاركين في الندوة الختامية لإقرار «المشروع»، على تردد الأمين العام في قبول الفصل المتعلق بمتطلبات تنفيذ الاستراتيجية. وهو الفصل الذي كان ينص على ضرورة التزام المجلس الأعلى لمجلس التعاون بثلاثة متطلبات جوهرية لوضع استراتيجية التنمية والتكامل موضع التطبيق. أولها: تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه. وثانيها: إيجاد إدارة إقليمية لإدارة التنمية. وثالثها: تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية الإقليمية. [5]

*****

وما يجب التأكيد عليه مرة أخرى أن اختيارنا، للاتحاد الفيدرالي الدستوري، إطاراً للمستقبل ينطلق من اعتبارين:

أولهما: اعتبار موضوعي رسمي يتمثل في ارتضاء حكومات دول المنطقة العمل المشترك من خلال مجلس التعاون «وصولاً إلى وحدة دولها» [6]، وفقاً لما جاء في النظام الأساسي للمجلس. والآن وبعد مضي حوالي خمسة عشر عاماً على قيام المجلس، أصبح مستحقاً على حكومات المنطقة أن تدعم القول بالعمل، وأن تنجز الوحدة التي وعدت بها شعوبها. وعلى المجلس الأعلى اليوم واجب الالتفات إلى وحدة المنطقة. وعلى قيادات دول المنطقة مسؤولية طرح القضايا المصيرية على المستويين المحلي والإقليمي للمناقشة والحوار البناء. كما أن عليها النظر إلى القضايا الخلافية باعتبارها قضايا يحسن تناولها بالصدق وروح المسؤولية.

ثانيهما: اعتبار جوهري مستقبلي على المستوى الرسمي والأهلي. يتمثل هذا الاعتبار في أن أية دولة من دول المنطقة بشكل عام، يتعذر عليها تأمين شروط الأمن وتوفير فرص التنمية الشاملة الدائمة بشكل منفرد. وذلك لصغر حجم دول المنطقة في المقام الأول. وفي المقام الثاني بسبب التشابك الحدودي والتداخل البشري والاقتصادي بين دول المنطقة وما يؤدي إليه من مشاكل يصعب حلها في إطار النظرة الضيقة، الأمر الذي يعمل على تباعد الحكومات وربما الشعوب. فجزيرة العرب، لا سيما إقليم شرقي الجزيرة العربية لم يعرف عبر تاريخه القريب الحواجز البشرية أو الاقتصادية، ولا خبر الحدود التاريخية التي أصبحت اليوم موضوع خلاف حاد بين حكومات المنطقة ومصدر تباعد بين شعوبها ومجتمعاتها. لقد أصبحت مشاكل الحدود، والتي كرّسها وضع التجزئة، مصدر قلق وسبب ضعف ومجالاً خطراً للتدخل الأجنبي وتآكل الاستقلال وعودة الحماية الأجنبية إلى المنطقة مرة أخرى.

وليس هناك اليوم من سبيل للخروج من المأزق الذي تجد المنطقة نفسها فيه سوى قيام اتحاد فيدرالي دستوري ملتزم ببدء عملية التنمية الدائمة. ذلك أن كثافة الصراعات المتوقعة في المنطقة على كافة المستويات من ناحية إذا استمرت مساراتُ الحاضر في كل دولة من دولها. وكون بلدان المنطقة من ناحية ثانية تمثل «شريحة عربية تتماثل فيها الظروف الراهنة

وتتقارب المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية». [7] يوفران أساساً موضوعياً ودافعاً مصلحياً لدى حكومات المنطقة وشعوبها لتجسيد كيان إقليمي قادر على تأمين المستقبل بعد تغيير مسار الحاضر.

- 2 -

تغيير مسار الحاضر

إذا كان تجسيد اتحاد فيدرالي دستوري هو الوضع الذي يوفر لبلدان المنطقة الحد الأدنى من شروط الأمن وفرص التنمية، فإن تغيير مسار الحاضر باتجاه بلوغ المستقبل هو السبيل إلى ذلك. لكن الوصول إليه ليس بالأمر السهل، وإنما تحول دونه عقبات، لا بد من تذليلها. كما أنه يتطلب شروطاً لا بد من توفيرها.

فالوصول إلى المستقبل المنشود يتطلب إصلاح أوجه الخلل الكثيرة المتعددة في المجتمع وفي الدولة وفي العلاقة بين الحكومات والشعوب. إلى جانب ضرورة تصحيح علاقات التبعية للخارج هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يتطلب ترشيد عملية اتخاذ القرار وتحقيق الاستفادة من الإنجازات الكمية التي سمحت بها تدفقات الثروة النفطية، وتفعيل الأشكال التنظيمية الحديثة التي اقتضتها مجاراة الدول الناشئة في المنطقة لغيرها من الدول العصرية. ومن ثم توظيف الإمكانيات من أجل إصلاح أوجه الخلل وتصحيح بنيات الحاضر، وتهيئة الدولة والمجتمع للسير في طريق تحقيق المستقبل المنشود. إن بنيات الحاضر إذا استمرت جاثمة دون إصلاح جذري وتصحيح عاجل، فإنها لا بد أن تكون شر نذير على صورة المستقبل المنتظر.

وهناك مدخلان متكاملان لتصحيح مسار الحاضر. أولهما: مدخل العمل المباشر إذا توفرت الإرادة السياسية. وثانيهما: العمل غير المباشر إذا تعذر العمل المباشر. فليس هناك خط دفاع ثان سوى المجتمع الذي يجب على جماعاته وأفراده أن يتساندوا من أجل تدارك ما يمكن تداركه، وإنجاز ما يمكن إنجازه حتى تنمو الإرادة السياسية الكافية لوضع متطلبات الإصلاح موضع التطبيق.

1-2 العمل المباشر

يهيىء العمل المباشر لإقامة اتحاد فيدرالي دستوري في المنطقة عندما تتوافر إرادة سياسية على المستويات المحلية تدرك أهمية تغيير مسار الحاضر. وعندما تتبلور نتيجة لذلك إرادة سياسية إقليمية، تبدأ خطوات تجسيد الاتحاد الفيدرالي على أساس مبادىء الدستور الديمقراطي. عندها يبدأ العمل الجاد من أجل إصلاح أوجه الخلل وتوظيف الإمكانيات.

ويتطلب بلوغ هذه المرحلة الحاسمة استيعاب الحكومات أبعاد المسار الحاضر وإدراك القيادات مخاطر الاستمرار فيه. كما يتطلب تصالح الحكومات مع شعوبها، ومراعاة حق المواطنين في المشاركة وعلى رأسها المشاركة السياسية الفعالة. وهذا يحتاج إلى عقد اجتماعي ينظم ممارسة السلطة ويضبط عملية اتخاذ القرارات المصيرية. كما يتيح مجالات التقارب بين حكومات المنطقة وشعوبها، ويقيم أسس تعاون بناء على المستويين المحلي والإقليمي. وذلك من أجل تأمين المصير والمحافظة على الهوية وصيانة الأمن الوطني وبدء عملية التنمية الدائمة.

*****

والحق أن تعاون أهل المنطقة وتساندهم من أجل حماية مصالحهم العليا ليس بالأمر الجديد. فحكومات المنطقة تعود جذورها إلى اختيار أهل المنطقة، في كل مجتمع محلي، قيادات من بينهم. وذلك من أجل تمثيل السكان المستقرين تجاه القوى الأجنبية والإقليمية. والتحدث باسمهم ومراعاة مصالحهم المشتركة. وقد تحالف أهل المنطقة في الماضي في كل مجتمع محلي فيما بينهم، وعضدوا القيادة التي ارتضوها. كما شاركوا بكل فاعلية في توفير ظروف السلم وشروط الأمن والعدل والنظام الذي تتطلبه حياة الاستقرار والانصراف إلى النشاطات المنتجة، ولا سيما صناعة الغوص التي نسجت حول نشاطاتها حياة مجتمعات شرقي الجزيرة العربية. وقد كان التحالف هو مصدر بروز قيادات المنطقة وإن كانت هناك حالات قليلة متأخرة تم فيها فرض السلطة.

وجدير بالتأكيد أن أغلب مجتمعات شرقي الجزيرة العربية تكونت أولاً، ثم اختارت قبائلها وعائلاتها قيادات محلية من داخلها. وبالتالي فإن تلك المجتمعات أسبق في الوجود

من حكوماتها المحلية، التي استمدت شرعيتها من اختيار السكان لها. كما استمدت قوتها من تعضيدهم جهودها ومشاركتهم طواعية في تحمل أعبائها عن رضا وقناعة. وقد استمر ذلك التحالف بين قبائل وعائلات كل مجتمع محلي من مجتمعات شرقي الجزيرة العربية فترات مختلفة. ولم تتغير طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل جوهري إلا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد كان الشيخ الذي ارتضت الجماعة قيادته هو الأول بين متساوين ولم يكن بأي حال من الأحوال حاكماً فردياً مطلقاً.

وقد كان انتشار معاهدات الحماية البريطانية وتزايد الوجود الأجنبي واتفاقيات الحدود التي أبرمت معه. هذا إضافة إلى امتيازات النفط، سبباً في ذلك التغير الجوهري الذي أدى إليه ترتيب الأوضاع وتثبيتها. ولعل انهيار صناعة الغوص وتدني مستويات المعيشة وما صاحبها من هجرة وتخلخل لمجتمعات المنطقة من ناحية، إضافة إلى تركز عائدات النفط في أيدي الحكومات من ناحية ثانية، كانت من بين الأسباب الرئيسية لانتقال حكومات المنطقة من مرحلة التحالف بين القبائل والعائلات في كل مجتمع محلي إلى مرحلة الحكم الأوتوقراطي.

*****

واليوم فإن هناك حاجة ماسة لأن تراجع حكومات المنطقة نمط الحكم السائد، وأن تختار بدلاً منه حكماً دستورياً ديمقراطياً. وذلك لتأسيس اتفاق وطني، وفق عقد اجتماعي يرتضيه الحاكم والمحكوم... يكرس مبادىء ويقيم أسساً سليمة لإدارة أوجه الاختلاف وتنمية التعاون البناء بين الحكومات والشعوب.

إن مثل هذا الانتقال من نظام الحكم الأوتوقراطي إلى نظام الحكم الدستوري هو عودة لكنها عصرية إلى مرحلة التحالف الذي استمدت منه قيادات المنطقة شرعيتها وبنت بفضله قوتها. كما أنه ينسجم مع مقتضيات العدل ويستجيب لاحتياجات تغيير مسار الحاضر وتصحيح بنياته وبلوغ المستقبل المنشود. ومن هنا فإن الوصول إلى الحياة الدستورية الديمقراطية شرط لاضطلاع العمل الحكومي الرسمي بمهمات العمل المباشر على المستوى المحلي أولاً والمستوى الإقليمي ثانياً. ولذلك فإن الشرط المسبق لقيام عمل مباشر من أجل

تأمين المصير في بلدان المنطقة يتمثل في قبول الحكومات بدساتير تراعي مبادىء الدستور الديمقراطي واستعدادها لوضع تلك المبادىء موضع التطبيق. ولعل العقبة الرئيسية التي تقف أمام ذلك هي التضحية ببعض الامتيازات التي تتمتع بها النخب بشكل عام، والنخب الحاكمة بشكل خاص.

وإلى جانب ذلك كله، فإن العمل المباشر من أجل تجسيد كيان إقليمي موحد، مستحيل إذا لم يكن هناك اتفاق على ضرورة وجود دستور ديمقراطي. لأن قيام اتحاد فيدرالي بين دول المنطقة يوجب تنازل الدول الأعضاء عن سيادتها لصالح سيادة إقليمية موحدة. وليس غير الدستور الذي يقوم على المبادىء الديمقراطية ويضمن وضعها موضع التطبيق من سبيل يكفل مصالح كل بلد وكل مجتمع محلي وكل شعب من شعوب المنطقة، ويحمي من هيمنة قيادة أحد البلدان المكونة للاتحاد أو من قبل مجتمع أو جماعة أو فئة أو فرد تتوافر لأي منهم إمكانية الهيمنة والتسلط على الجميع. لقد أثبتت التجارب أن الوحدة التي لا تضمن المصالح المشروعة لكل الأقطار والمجتمعات والجماعات المنضوية تحت لوائها لا تدوم لأنها تحمل بذور تفككها وانتكاسها.

2-2 العمل غير المباشر

العمل غير المباشر هو السعي الذاتي للأفراد والجماعات والأجهزة والمؤسسات، بصفتهم الرسمية أو صفتهم الأهلية. وجدير بالتأكيد أن العمل غير المباشر ليس بديلاً عن العمل المباشر من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل. وإنما يبقى العمل غير المباشر في الساحة وحيداً إلى أن تنمو الإرادة السياسية وتلتزم الحكومات بمتطلبات العمل المباشر. وأولها التعاون بين الحكومات والشعوب وفق دساتير ديمقراطية على المستوى المحلي والانتقال إلى مرحلة تجسيد الاتحاد الفيدرالي الدستوري بين بلدان المنطقة ووضع استراتيجية التنمية موضع التطبيق.

ويتبين من الأوضاع الراهنة في معظم دول المنطقة ـ إن لم يكن فيها مجتمعة ـ أن التعاون بين الحكومات والشعوب ليس كما يجب أو كما تتطلبه ضرورات العمل الوطني. ويتضح

من مسار مجلس التعاون ومن اهتماماته المعروفة أن حكومات دول المنطقة لم تتعاون بعد من أجل الوصول إلى وحدة دولها. كما يتضح أيضاً أن الحكومات لم تلتفت بعد إلى ضرورة إصلاح أوجه الخلل العديدة الخطرة التي أفرزها عصر النفط، والتي ما زالت تتفاقم في الوقت الحاضر. هذا إضافة إلى أن الحكومات بشكل عام لم تغير من أسلوبها في الحكم وفقاً لما يتطلبه التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع شعوبها، ويقتضيه التعامل السليم مع المتغيرات والمستجدات ومواجهة الضغوط المختلفة المتزايدة التي تتعرض لها بلدان المنطقة.

ولذلك يبدو أن العمل المباشر من أجل تغير مسار الحاضر ومقاربته للمستقبل متعذر اليوم. فالعمل الرسمي الحكومي ما زال يراوح مكانه، بل يبدو عليه التراجع تحت ضغوط الأزمة الاقتصادية والخلافات الحدودية. واليوم ليس هناك سوى العمل غير المباشر من سبيل، باعتبار ذلك تمهيداً للعمل المباشر وليس بديلاً عنه بأي حال من الأحوال.

وجدير بالتأكيد أن تعذر العمل المباشر في الوقت الراهن يعود إلى ضعف الإرادة المجتمعية نتيجة تضافر ثلاثة عوامل رئيسية. أولها: غياب الإرادة السياسية بسبب تغليب النخب الحاكمة مسألة استمرار الوضع القائم على قضية المستقبل. ثانيها: ضعف المجتمع المدني نتيجة ضعف تأثير المواطنين على القرارات المصيرية بسبب تفكك المجتمعات الأصلية في المنطقة. وثالثها: تآكل الإرادة الوطنية بسبب نوعية ودرجة الانكشاف على الغرب.

ويحسن بنا أن نناقش في خاتمة هذه الورقة بعدين من أبعاد العمل غير المباشر. أولهما: غاية العمل غير المباشر ومداخله. وثانيهما: سبل تعزيز العمل غير المباشر.

2-2-1 غاية العمل غير المباشر ومداخله

غاية العمل غير المباشر هي نفسها غاية العمل الوطني على المستويين الأهلي والرسمي. وتتمثل هذه الغاية في تنمية إرادة مجتمعية دائمة من أجل المحافظة على الوجود وتأمين المصير وصيانة الهوية فضلاً عن بدء عملية التنمية البشرية الدائمة. والهدف المرحلي للعمل غير المباشر في المنطقة اليوم، باعتباره تمهيداً للعمل المباشر وليس بديلاً عنه، يتمثل في استكمال شروط تحقيق إرادة مجتمعية. وأهم هذه الشروط تنمية التوافق بين إرادة

الحكومات وإرادة شعوبها وزيادة تعاونهما من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل. والمؤشر على توافق إرادة الحكومات مع إرادة شعوبها يتمثل في التوصل إلى دستور ديمقراطي تتعاون بموجبه الدولة والمجتمع المدني من أجل تحقيق المصالح العليا للمجتمع.

ومن هنا فإن قيام العمل غير المباشر بالدور الاستراتيجي الملقى على عاتقه يتوقف على شرطين. أولهما: تماسك المجتمع وتساند أفراده وجماعاته وتفاعلهم الإيجابي من أجل تحقيق مصالحهم العليا، وثانيهما: نمو المجتمع المدني وزيادة قدرته على التأثير في القرارات المصيرية. وهذا يتطلب اتساع هامش التعبير والتنظيم وتزايد ضمانات الحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطن عندما تتوافر مؤسسات لحمايتها. وهذا الشرطان هما أهداف ووسائل، ومقاربتهما تزيد من فعالية العمل غير المباشر وترفع درجة ونوعية تأثيره على الإرادة السياسية، وصولاً إلى الإرادة المجتمعية.

*****

ولعل نظرة مدققة إلى مدى هشاشة المجتمع في بلدان المنطقة تبين لنا مدى ضعف مقومات العمل الوطني في المنطقة. كما تشير إلى أن مدخل إعادة التماسك لمجتمعات المنطقة وتوفير فرص التساند بين أهلها وشروط التفاعل الإيجابي بين المواطنين، هو مدخل العمل الوطني نفسه. إننا نجد أن دور المواطنين في الإنتاج هو دور هامشي، نتيجة اعتمادهم على ريع النفط بدلاً من إنتاجية العمل، في بناء مراكزهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن فتات هذا الريع هو الذي يحقق استمرار مكانتهم الاجتماعية ومستواهم الاقتصادي. وهذا هو الخلل الإنتاجي الذي أدى إلى تهميش المجتمع واعتماده على تدفق ريع النفط إليه من خلال سياسات الحكومات في إعادة توزيع عائدات النفط من خلال الإنفاق العام... هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن الخلل السكاني قد أدى بدوره إلى تفكك المجتمع نتيجة كثافة الهجرة. وهنا يجدر بنا أن نذكر أن المواطنين في الإمارات لا يزيدون كثيراً على عشر السكان، وفي قطر خمس السكان، وفي الكويت والبحرين حوالي النصف. أما في المملكة وعمان فإن الوافدين يتراوحون بين الربع والثلث أما نسبتهم في قوة العمل فهي تزيد على

نصف حجم قوة العمل. وقد أدى الخلل السكاني إلى تشويه مجتمعات المنطقة وجعلها أقرب إلى معسكرات العمل، منها إلى المجتمعات المتعارف عليها في علم الاجتماع.

ويقف الدارس لمجتمعات المنطقة بادىء ذي بدء حائراً أمام المقصود بالمجتمع. هل يشكل المواطنون وحدهم كل المجتمع؟ أم أن المجتمع يتشكل من كل السكان؟. وجدير بالملاحظة أن تعريف المجتمع في علم الاجتماع بالنسبة لدول المنطقة، لا ينطبق إذا اعتبرنا المواطنين وحدهم كل المجتمع، كما أن هذا التعريف لا يقبل أن نعتبر كل السكان ـ المواطنين والوافدين ـ هم المجتمع بالمعنى العلمي لمصطلح المجتمع.

فأوضح تعريف للمجتمع يذكر بأن المجتمع جماعة تتميز بأربع خصائص [8]: أولاها: الإقليم المحدد. ثانيتها: التكاثر عن طريق التناسل. ثالثتها: الثقافة الجامعة. ورابعتها: الاستقلال بحيث لا يكون المجتمع جماعة فرعية من جماعة أخرى. وتتطرق تعريفات المجتمع أيضا إلى عدد من المقومات التي لا يتماسك المجتمع بغير وجودها. ويذكر أحد علماء الاجتماع أن من «علامات المجتمع الأساسية أن أعضاءه يتفاعلون بعضهم مع بعض أكثر مما يتفاعلون مع أعضاء آخرين من مجتمع آخر، كما أنهم يشاركون في أكبر مجموعة من القيم ولذلك كان (هذا) التساند والقيم المشتركة من أهم العوامل التي تساعد على وحدة المجتمع» [9]. ويؤكد عالم اجتماع آخر على أن أخص ما يميز المجتمعات الإنسانية «أن أعضاء المجتمع يعتقدون في المصير ويقوم بينهم نسق من القواعد الخلقية التي يلتزمونها في توجيه السلوك العام» [10].

وإذا أمعنّا النظر في مجتمعات المنطقة، فإننا نجد من ناحية أن السكان في كل دولة يتكونون من جماعتين متميزتين: جماعة المواطنين بكل تنوعاتهم وانقساماتهم الفئوية ومصدر اكتساب الجنسية ودرجة المواطنة. وهم خليط لم يتم استيعابه بالكامل في وحدة وطنية تقوم على الانتماء والولاء للوطن. والجماعة الوافدة بانقساماتها الحادة إلى جاليات وإلى اختلاف في العرق واللغة والثقافة والانتماء القانوني إلى بلد الأصل وحمل جنسيته. ومن ناحية أخرى نجد أنه بالرغم من عدم تجانس الجماعتين في أغلب الأحيان واختلاف مصير كل منهما، إلا أن هناك اعتماداً متبادلاً بينهما. كما أن هناك تفاعلاً يغلب فيه جانب

الصراع على جانب التعاون نتيجة لعدم ارتباط مصير الجماعتين أو عملهما من أجل مستقبل مشترك. هذا إلى جانب القيود الإضافية التي تحول دون مشاركة الوافدين في الاهتمام بالشؤون العامة. وهذا الاختلاف في كل من الجماعتين وارتباط مصير كل منهما بعوامل مختلفة عن الأخرى لا بد أن يعيدنا ـ من جديد ـ إلى السؤال الحائر: ما المقصود بالمجتمع في دول المنطقة؟

هل المواطنون وحدهم الذين يشكلون المجتمع في دول المنطقة؟ والإجابة العلمية أحرى أن تكون بالنفي. فالمواطنون وحدهم في أي من دول المنطقة بشكل عام لا يمثلون مجتمعاً كلياً. والحياة الاجتماعية المشتركة بما تفرضه من احتكاك وتعامل يومي وتوجه مستقبلي، وما يجري داخلها من تعاون وتنافس وصراع، ويؤثر في مسارها من عمليات اجتماعية أخرى... ليست حكراً على المواطنين وحدهم دون الوافدين، الذين يشاركونهم في سائر النشاطات على مختلف المستويات. وفي كثير من الأحيان وفي أغلب دول المنطقة، يفوق احتكاك المواطنين بالوافدين وتفاعلهم معهم، احتكاك المواطنين بعضهم ببعض.

وبالتالي تفقد الجماعة المواطنة، نتيجة لكثافة تأثير الوافدين، صفة المجتمع الكلي وتصبح مجرد مجتمع فرعي من التجمع البشري المقيم على أرض الدولة. ويعود ذلك إلى سببين:

أولهما: عدم استقلال الجماعة المواطنة عن الجماعة الوافدة. فالحياة الاجتماعية للمواطنين معتمدة على وجود الوافدين، وسلوكهم عرضة للتأثير البالغ من قبل الوافدين. وتقسيم العمل بين المواطنين لا يقيم مجتمعاً يتوافر له الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد المتبادل على الذات. وبالتالي فإن مجتمع المواطنين في الوقت الراهن لا يستطيع أن يقوم بكل أوجه التعاون الوظيفي الذي تتطلبه الحياة الاجتماعية في مجتمع كلي. ومن هنا يفقد مجتمع المواطنين ركناً أساسياً من أركان تعريف المجتمع الكلي. وهذا الركن هو ركن الاستقلال النسبي بمعنى أن لا يكون المجتمع جماعة فرعية من مجتمع آخر. وشريحة المواطنين بين السكان في دول المنطقة لا تعدو أن تكون جماعة أو مجتمعاً فرعياً في أحسن الحالات من التجمع البشري المقيم في إقليم الدولة.

ثانيهما: تعطيل الوافدين لعملية التفاعل الإيجابي بين المواطنين. ولهذا أصبح المواطنون نتيجة لوجود الوافدين الكثيف بينهم، وتأثير الوافدين على مجريات الأمور، هامشيين غير قادرين لوحدهم على التأثير. وتلاشت نتيجة لذلك قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالمستقبل، الذي لا يشاركهم الوافدون الاهتمام به، ولا سيما في الدول وفي الأوقات التي لا تتوافر فيها فرص المشاركة السياسية الفعالة. إن كثافة الوافدين أدت إلى «زيادة الماء على الطحين» كما يقول المثل. وبذلك ضعفت مقومات إرادة المواطنين وقلت قدرتهم على التأثير في الإرادة السياسية لتغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود.

وإذا كانت الجماعة المواطنة مجرد مجتمع فرعي في وطنها، فهل يشكل السكان كلهم في كل من دول المنطقة المجتمع فيها؟ والإجابة هنا بالنفي أيضاً. فالتجمع البشري المقيم في كل دولة من دول المنطقة يضم جاليات عربية وأجنبية وكل جالية تتفاعل مع مجتمعها الأصلي أكثر من تفاعلها مع التجمع البشري الذي تقيم فيه من أجل العمل. وبذلك يفتقد تجمع كل السكان شرط وحدة المصير التي تمثل دافعاً مشتركاً للتساند والتفاعل الإيجابي الذي يتطلبها تماسك المجتمع واستمراره عبر الزمن. هذا إضافة إلى افتقاد تجمع السكان عامل التنشئة المشتركة وافتقارهم إلى وحدة الثقافة الجامعة التي يرتكز عليها أي مجتمع إنساني. فالوافدون بشكل عام لا يرتبط مصيرهم بمصير المواطنين ولا يرتبط مصير أية جالية من جالياتهم بمصير الأخرى. كما أن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم لا يتوقف على مستقبل البلد الذي وفدوا إليه من أجل العمل. فلكل جالية مجتمعها الأصلي الذي تنتمي إليه وتتفاعل معه أكثر من تفاعلها مع بقية الجماعات المقيمة في المجتمع الذي وفدت إليه. كما أن لكل جالية منها وطناً تحمل جنسيته ويرتبط مستقبلها بمستقبله. ولعل الرغبة الرسمية في تقليل التفاعل الإيجابي بين الوافدين والمواطنين كانت وراء تفضيل الهجرة الأجنبية على الهجرة العربية. كما كانت وراء القيود الأمنية الشديدة على الوافدين العرب. ومن هنا فإن كثافة الهجرة وطبيعة تركيبتها، تفقدان التجمع السكاني المقيم في أي من دول المنطقة علامة أساسية من علامات المجتمع، ألا وهي تفاعل جماعاته فيما بينها أكثر من تفاعل أية جماعة منها مع أي مجتمع آخر.

*****

يتضح من هذا العرض الموجز أن المجتمع في دول المنطقة كان ضحية من ضحايا التغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي صاحبت عصر النفط. لقد أدت تلك التغيرات إلى تنمية الضياع بدلاً من الاستفادة من فرص التنمية... والآن تقف بلدان المنطقة على مفترق طرق. إما أن يصحح مسار الحاضر ويعاد التماسك إلى مجتمعات المنطقة، وتعود إليها عوامل مناعتها من مخاطر التفكك والنكوص، وتستأنف حيويتها ويعود تساند أفرادها وجماعاتها وتفاعلهم الإيجابي من أجل تغيير مسار الحاضر ومقاربة المستقبل المنشود. وإما أن تتفكك تلك المجتمعات نتيجة هشاشتها الراهنة، والتي فقدت نسقها الاجتماعي عندما ركنت إلى الريع وابتعدت عن الإنتاج، وفي هذه الحالة فإن مجتمعات أخرى ستحل محلها. وهي - بطبيعة الحال ـ مجتمعات منقطعة الصلة بماضي أهل المنطقة وتطلعاتهم المشروعة في استمرار مجتمعاتهم وصيانة هويتهم. مجتمعات متعددة الجنسيات والثقافات والانتماءات القومية والدينية لا يمثل أهل المنطقة سوى جماعة من جماعات كل منها، ليست بالضرورة أكبر الجماعات أو أهمها. ولعل شعار حقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين تقدم مبرراً لضياع حقوق المواطنين في ضوء الانكشاف الأمني لدول المنطقة.

ومن هنا فإن إعادة التماسك إلى مجتمعات المنطقة هو المدخل الاستراتيجي للعمل الوطني، وهو المهمة الصعبة الملقاة على عاتق العمل غير المباشر المتاح على المستويين الأهلي والحكومي. وإذا لم يستطع المواطنون من خلال مواقعهم في المجتمع وفي الدولة أن يعيدوا التماسك إلى مجتمعاتهم فلن يكونوا قادرين على فعل أي شيء ينقذ مصيرهم ويؤمن وجودهم من الضياع. لهذا فإن علينا اليوم قبل الغد أن نفكر تفكيراً جاداً ومسؤولاً قبل فوات الأوان في كيفية إصلاح أوجه الخلل من ناحية. ومن ناحية أخرى تحري السبل والوسائل العامة والخاصة بظروف كل دولة من أجل تفعيل دور المجتمع المدني وتوفير إطار مؤسسي لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير والتنظيم بغية الوصول إلى تنمية بنية أساسية في المجتمع المدني تشكل مرجعية للعمل الوطني كما تقيم بناء مؤسسياً لتعزيز جهود العمل الوطني، مبتدئين بلجان حماية حقوق الإنسان والمواطن، وصولاً إلى حركة دستورية على المستويين الإقليمي والمحلي.

2-2-2 تعزيز العمل غير المباشر

إن العمل غير المباشر بطبيعته متعدد المصادر ومختلف الأغراض، فهو بحكم التعريف، المحصلة النهائية لسعي الأفراد والجماعات والأجهزة والمؤسسات، بصفتهم الرسمية أو بصفتهم الأهلية. فهناك العمل الأهلي على المستويين الفردي والجماعي في مختلف المجالات. وهناك العمل الرسمي من خلال الوظيفة الحكومية أو الوظيفة بشكل عام. وقد يكون العمل غير المباشر مؤسسياً واعياً ومخططاً من قبل هيئة مهنية أو ثقافية أو نقابية أو سياسية على المستويين الإقليمي والمحلي. كما قد يكون فردياً عفوياً وآنياً، ينطلق من اعتبارات الدفاع عن المصلحة المشروعة أو من منطلق الغيرة والمسؤولية المهنية أو الوظيفية أو المجتمعية استجابة لصحوة الضمير وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو النخوة الوطنية.

وكل عمل خير أو كلمة مسؤولة أو عمل شريف، يعزز روح المسؤولية بكافة أشكالها، أو يستنكر الإفساد والفساد، أو يبذل جهداً في إصلاح وجه من أوجه الخلل، أو يسد باباً من أبواب الضرر... لا بد أن يصب بالضرورة في نهر العمل غير المباشر [11]. وبالتالي يساعد في عملية إعادة التماسك إلى المجتمع. كما يزيد من فاعلية المجتمع المدني. فكل نفس لوامة لنفسها وكل تواص بالحق وبالصبر مصدقاً لكتاب الله عز وجل هي قطرات خير ولبنات بناء.

وجدير بالتأكيد أن العمل غير المباشر الخير الذي ينبع من سلوك الناس بصفتهم أفراداً وجماعات ومجتمعاً، هو مصدر قوة الأمم والدول والمجتمعات والمعبر عن نضج ثقافتها وفضلها. كما أن العمل غير المباشر هو المعين الذي ينبثق منه العمل المباشر وهو مصدر الضبط والترشيد له. وبالتالي فإن العمل غير المباشر المنبثق من داخل الناس عمل محوري في كل المراحل. في مرحلة ما قبل تبلور الإرادة المجتمعية من أجل تنميتها. وفي مرحلة ما بعد تبلور الإرادة المجتمعية من أجل إدامتها وتجديد عزيمتها. ولذلك فإن العمل غير المباشر الناضج المسؤول، الذي يعبر عنه وجود الرأي العام الواعي، هو نعمة مثل سائر النعم مثل الصحة والأمان اللذين لا تدرك أهميتهما إلا عند فقدانهما.

وإذا كان العمل غير المباشر الخير لا يخلو منه زمان أو مكان، فإن فاعليته تتوقف على التعبئة وعلى مدى التركيز على الأولويات وعلى المداخل الاستراتيجية. وهذا بدوره يتوقف على البناء المؤسسي، الذي يشكل العقل الذي يفكر به المجتمع والضمير الذي يركن إليه الأفراد والجماعات من مغبة الظلم. ولذلك يحتاج العمل غير المباشر إلى تعزيز من خلال بناء مؤسسي يوفر مرجعية للعمل المباشر كما يتيح حماية نسبية له.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تعزيز العمل غير المباشر على المستويين الإقليمي والمحلي. باعتباره مدخلاً استراتيجياً لتنمية إرادة التنفيذ على المستوى الرسمي قبل بدء العمل المباشر من أجل تأمين المصير. وباعتباره ضامناً لاستمرار إرادة التنفيذ وضابطاً لها بعد ذلك.

وعلى أبناء المنطقة المدركين ضرورات تغيير مسار الحاضر ومقاربته المستقبل المنشود ـ في مختلف المواقع وعلى مختلف المستويات ـ تقع مسؤولية وضع رؤية أهلية لتعزيز العمل غير المباشر. ولعل الاجتماع السادس عشر لمنتدى التنمية يتخذ خطوة في طريق التفكير والتدبير، الذي يوصلنا إلى صياغة مثل هذه الرؤية المستقبلية للعمل الوطني.

وأقف عند الدعوة، إلى وضع رؤية أهلية لتعزيز العمل غير المباشر، عند هذا الحد. وهي دعوة لكل القادرين ولكل المنتمين إلى المنطقة والمؤمنين بهويتها العربية ـ الإسلامية. ويطيب لي في الخاتمة أن أحييكم عن بعد وأتمنى للقائكم السنوي التوفيق والسداد.

إيضاحات

استفادت هذه الورقة من الأفكار والأطروحات التي أتيح للكاتب الاطلاع عليها من خلال متابعته لأدبيات التنمية في المنطقة، وما يتعلق بتاريخها الاجتماعي والسياسي. وكذلك استفادت من حوارات منتدى التنمية طوال الستة عشر عاماً الماضية. وقد كان من المتعذر رصد المراجع التي استقى منها الكاتب بسبب تداخل الأفكار، واختصر التوثيق على النصوص. ولذلك وجب الاعتذار.

(1) نجيب محفوظ، العائش في الحقيقة، دار مصر للطباعة، القاهرة. ص 65

(2) عبدالحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة السادسة، 1989. ص 143-192

- أنظر أيضاً: علي خليفة الكواري، «مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادىء العامة المشتركة للدستور الديمقراطي»، المستقبل العربي، تموز 1993، ص 51-61

(3) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985

(4) المرجع السابق ص 153-186: نص «مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل» كما أعده فريق الصياغة وتبناه الاجتماع الثاني للندوة في البحرين بتاريخ 1984/1/26. وكما قدمته الأمانة العامة إلى اجتماع وزراء التخطيط في دول المجلس.

(5) المرجع السابق ص 117-127 ومن 183-186

(6) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المجلس الأعلى، النص الرسمي للنظام الأساسي، وكالة الأنباء القطرية، ص 73

(7) علي خليفة الكواري، المرجع السابق ص 21

(8) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعارف، 1966. ص 220-221

(9) المرجع السابق ص 216-217

(10) المرجع السابع ص 217

(11) أسامة عبدالرحمن، المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (9)، بيروت، 1987. أنظر ملحق رقم (2: أ، ب) ص 222-232

تقويم تجارب التنمية
دول الخليج العربية

جاسم خالد السعدون
بالتعاون مع
نادية الشراح ودينا بهبهاني

تقويم تجارب التنمية
دول الخليج العربية *

مقدمة:

ينظر باحث إلى الأمور من زاوية أو أكثر، وينظر لها آخر من بعد مختلف، وتتعدد الآراء وربما تتصادم وفي ذلك حكمة وفائدة، ففي أحوال الاختلاف تقارع الحجة بالحجة وتشحذ قوى الفكر للوصول إلى الأفضل وبشكل سلمي. ولكن، عندما يسود قصر النظر، يعتبر الخلاف بالرأي ظاهرة سلبية يتم التعامل معها بوسائل أمنية تتدرج في عنفها ويفتقد المنطق مناخه الملائم وتسود قوى التطرف والتي تتغذى بالعنف والعنف المضاد. وتحكم المجتمع قوى مؤهلاتها الأذى والتدمير، ولا تصحو تلك المجتمعات إلا وتكون قد دفعت ثمناً يصعب تعويضه، وربما يكون أوان الإصلاح وسيادة المنطق قد أصبحا في حكم الأحلام. وأعتقد أن علينا واجب الإصرار على عملية الإصلاح السلمي والتنبيه إلى أهمية مناخ يسوده المنطق والعقل، أما البديل فثمنه غير محتمل وسيدفعه الجميع وإن تفاوتت درجاته.

وفي منتدى التنمية، قمنا بحكم التسمية والاختصاص بالخوض في تقويم تجارب التنمية من أبعادها المختلفة فهي موضوعنا الدائم والأزلي، وكان لنا في جدلنا المحدود وجهات نظر لا تتفق تماماً مع التقويم الرسمي لتلك التجارب. وموضوع ورقتنا وجهة نظر في السياق نفسه، فالكاتب يرى في محصلة الأداء التنموي في بعده الاقتصادي من السلبيات والاختناقات القائمة والمحتملة ما يفوق إيجابياته، ويأمل أن نعطي عامل الوقت حقه ووزنه لعلنا نتدارك أخطاءنا وفي الوقت متسع. وفي الورقة - وهي مجرد تقرير لإثارة النقاش - محاولة لإبراز مؤشرات للتطورات السلبية في منهاج التنمية الحالي إن جازت تسميته في الأصل منهاج تنمية.

وعليه سوف تنقسم الورقة إلى جزأين، في الجزء الأول سوف نناقش أرقام الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم والمكونات لنخلص إلى نتيجة حول أثر منهاج التنمية فيه. ثم نعرج على مؤشرات مثل المالية العامة والنفط والسكان والعمالة والمياه لعلنا نستطيع أيضاً متابعة أثر ذلك المنهاج على تلك المؤشرات الرئيسية. وسنقوم كلما أمكن وتوافرت قاعدة جيدة من البيانات بعمل إسقاطات على المستقبل لتحليل اتجاهات مثل تلك المؤشرات لعلنا نستطيع من خلال الجدل إعطاء وزن معقول لأهميتها وكيفية التعامل معها. وفي الجزء الثاني سوف نناقش بشكل عام ملامح التغيرات المحتملة لحقبة انحسار فائض المالية العامة والملامح العامة لسبل المواجهة. وبالتأكيد سوف يعجز باحث أو حتى مجموعة باحثين في نقاش مخارج بأقل التكاليف أو منهاج تنمية بديل، لذلك سوف لن يخرج ذلك الجزء عن تبني أفكار لعل النقاش حولها يثريها.

وفي الجزأين الأول والثاني سوف نحاول الحديث في أرقام تجميعية لتخفيف مستوى الحساسية واحتواء ردود الفعل التي ربما تكون أكثر حدة عند مناقشة الأرقام لكل قطر.

ولكن في بعض الأحوال سوف نناقش أمثلة قطرية، فالأرقام التجميعية في النهاية ما هي إلا جمع تفصيلي للأرقام القطرية.

الجزء الأول

التطور التاريخي والوضع القائم:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

رغم وجود خلاف مبدئي حول تمثيل الناتج المحلي الإجمالي في دول أحادية مصدر متآكل للدخل، إلا أننا سوف نعتمد طرق احتسابه التقليدية باعتباره عملية إنتاجية. وقد تعاملنا مع سلسلة زمنية قصيرة نسبياً وتبدأ قليلاً بعيد الطفرة الثانية لأسعار النفط بغرض

التحذير من أن أنماط الإنفاق ودور الحكومات في النشاط الاقتصادي تأثرا إلى حد كبير بتلك المستويات المرتفعة ووجدا صعوبة شديدة في التأقلم مع التطورات السالبة بنفس السرعة التي تم فيها التعامل مع التطورات الموجبة. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الناتج المحلي للدول الست قد بلغ في عام 1982 حوالي 195 مليار دولار، وبلغ في عام 1992 حوالي 183 مليار دولار بالأسعار الجارية. وهذا التطور السالب يبدو أكبر وأعمق أثراً لو حسب بالأسعار الثابتة لعام 1990 باحتساب تقريبي لأثر التضخم لكل الدول، وهنا لا ندعي دقة الاحتساب ولكن تحديد الاتجاه العام، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لعام 1982 حوالي 222 مليار دولار بينما انخفض إلى حوالي 188 مليار دولار في عام 1992. ولو قمنا بمتابعة التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأخذ بُعد آخر وهو النمو السكاني، فالأرقام تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان حوالي 10.5 آلاف دولار عام 1982 وأصبح 8.1 آلاف عام 1992.

ويظهر مما تقدم أن انخفاضاً في معدلات النمو قد حدث منذ سنوات الطفرة، ولم تتغير طبيعة بناء ذلك الناتج من واقع مساهمة القطاعات المختلفة فيه سوى في السنوات التي ينخفض فيها دخل النفط بشكل كبير. ولأن ما تبقى من قطاعات مدعومة بإيرادات النفط العاجلة أو مدخراته، فإن الأثر السالب لا يظهر بالقوة نفسها أو بالوقت نفسه على القطاعات الأخرى. أو بمعنى آخر لا يبدو لنا من متابعة مكونات الناتج المحلي الإجمالي أن عملية بناء تنموي تركزت في قطاعات قابلة للنمو المستقل وقادرة على خلق فرص عمل جديدة كانت منحى ومجال استثمار جانب من دخل النفط لتنويع مصادر الدخل. وفي عام 1982 كانت مساهمة قطاع النفط هي الأعلى بشكل مطلق على مر السنين إذ بلغت حوالي 109 مليارات دولار أو حوالي 56% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه. وبلغت مساهمته المطلقة حوالي 75 مليار دولار أو 41% من إجمالي الناتج المحلي عام 1992، وبالتبعية ظل أثره المباشر على بقية القطاعات على حاله. فقطاع التجارة ما زال بتركيبة أحادية في جانب الصادرات ومتعددة في جانب الواردات، وقطاع إنتاج السلع والخدمات العامة يعجز رغم الدعم أو بسببه عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة، وقطاع الزراعة رغم نموه يقتات على دعم النفط المالي واستنزاف مخزون المياه النادرة. وحتى القطاع المالي والمصرفي

وهو قطاع خدمات يمثل بعض الأمل لبعض الدول لتنويع مصادر دخلها، اعتمد في فترات متفاوتة على دعم مكلف من إيرادات النفط له، واعتمدت الدول عليه في تمويل عجوزاتها مما رفع من معدل المخاطر فيه، وبإيجاز شديد، يخضع النمو ـ وليس التنمية ـ في دول المنطقة لمتغير تتحكم فيه دوافع خارجية الآن أكثر من أي وقت مضى، ولم تستثمر فترات النمو الكبير لتغيير هذا الواقع لضمان معدلات نمو مستمر ومستقر.

ثانياً: المالية العامة:

تذكر ورقة للأمانة العامة لمجلس التعاون [1] أن الإيرادات النفطية لدول المجلس قد بلغت ما يزيد على 135 مليار دولار عام 1981، وانخفضت تلك الإيرادات إلى حوالي 33 مليار دولار عام 1988 وذلك يمثل الجانب الإسمي من الانخفاض. ويشير تقرير الأمين العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) [2] إلى أن الإيرادات النفطية لدول المجلس قد بلغت حوالي 151 مليار دولار عام 1980، وانخفضت إلى حوالي 37 ملياراً عام 1986وعاودت الارتفاع بالأسعار الاسمية إلى حوالي 74 مليار دولار عام 1993. ولو اعتمدنا المصدر الأخير، فإن الانخفاض قد بلغ حوالي 50% في جانب الإيرادات النفطية والتي تساهم بحوالي 90% في تمويل الموازنات العامة وذلك في عام 1993 عنه في عام 1980إلى متوسط بلغ حوالي 16.3 دولاراً للبرميل عام 1993 بينما بقي نصيبها في الإنتاج ثابتاً تقريباً من حوالي 14مليون برميل في اليوم إلى 13.4 مليون برميل في اليوم للفترة نفسها. والشعور بحدة الانخفاض تزيد لو أضيف إليه الانخفاض في القوة الشرائية لتلك الإيرادات الناشيء عن ارتفاع أسعار الصادرات للدول الأخرى والانخفاض في أسعار صرف الدولار عملة النفط.

في الجانب الآخر، بلغت النفقات العامة لتلك الدول مجتمعة حوالي 101 مليار دولار عام 1980، لتخفض إلى أدنى مستوياتها عند 65 مليار دولار عام 1986 ولتعاود الارتفاع إلى حوالي 92 مليار دولار عام 1993. [3] وذلك يعني أن الانخفاض في جانب النفقات بلغ فقط 9%. وفي بداية نشوء مشكلة عجز الموازنات بعد عام 1981 وتفاقمها منذ عام1986 ،

كانت الاحتياطيات المالية المتراكمة والتي بلغت في عام 1981 حوالي 256 مليار دولار تشتري بعض الوقت حتى تظهر بوادر أمراض تلك العجوزات، وهو الأمر الذي انتهى تقريباً مع بداية العقد الحالي.

وكانت حصيلة عجز السنوات الخمس الأخيرة 1989-1993 في الموازنات العامة للدول الست مجتمعة حوالي 135302 مليون دولار (أنظر الرسم البياني المرفق رقم 1)، تم تمويل حوالي 81991 مليون دولار بخلق دين عام داخلي وخارجي. وكان نصيب الدين الخارجي في المجموع حوالي 6048 مليون دولار أو ما نسبته حوالي 7%، وما تبقى تم تمويل معظمه من وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي. والدين العام سواء كان محلياً أو خارجياً سوف يتطلب اعتمادات إضافية في الموازنات العامة لسداد فوائده وأقساطه وذلك بند جديد سوف يقلص بمرور الزمن من إجمالي الدخل المتاح للحكومات لمواجهة التزاماتها الضرورية.

وقد انعكست التطورات السابقة على مكونات النفقات العامة بشكل يعطي مؤشراً على انخفاض الاحتمالات ببناء اقتصادي أفضل يعيد بعض التوازن إلى مكونات الناتج المحلي الإجمالي ويخلق فرصاً جديدة للعمل من خلال مزيد من الإنفاق الرأسمالي مع وجود تحفظ مسبق على مفهوم هذا الإنفاق من جانب الحكومات. إذ تشير أرقام المصدر المذكور إلى أن نصيب النفقات الرأسمالية انخفض من 26.6% من جملة النفقات في عام 1986 إلى حوالي 16.9% من إجمالي النفقات عام 1993، وكان الانخفاض مطلقاً أيضاً. ولا شك أن ذلك سوف ينعكس على مصروفات صيانة البنية التحتية الهائلة مما يقصر كثيراً من عمر استثمارات زمن الطفرة النفطية.

وبينما يتحكم النفط إنتاجاً وتسعيراً في جانب الإيرادات العامة، تتحكم بنود بعضها غير مرن في جانب النفقات العامة مما يضيف بُعداً كمياً إلى رداءة مكونات الإنفاق من ناحية أثرها التنموي. ويعتبر باب الرواتب والأجور في القطاع الحكومي من الأبواب الثابتة ويتم التعامل معه كوسيلة أو قناة لتوزيع الدخل ودعم فرص العمل في تسعير لا علاقة له في معظم الأحوال بالمردود أو الإنتاجية. ودعم الوظيفة العامة إلى جانب أنه في الطريق إلى التهام كامل إيرادات النفط لمعظم دول المنطقة، فالتداعيات السياسية والاجتماعية في

التعامل تجعله في غاية الحساسية في غياب البديل الوظيفي. واستيعاب العمالة المواطنة من قبل القطاع الخاص أمر صعب للغاية بسبب دعم الوظيفة للمواطن وفتح باب الهجرة للعمالة الرخيصة من جانب آخر. وتمثل النفقات الأخرى لدعم السلع والخدمات العامة هاجساً آخر ضعيف المرونة مثل دعم المحروقات والمياه والكهرباء والصحة والتعليم... إلخ. وتتراوح نسب الدعم للمياه والكهرباء مثلاً في دول المجلس عام 1988 ما بين أدناها للمياه 35% في عمان وأعلاها 79% في السعودية، وأدناها في عمان أيضا للكهرباء 39% وأعلاها في الكويت 90% (4). والبند الثالث والأكثر مرونة من بعده الاقتصادي هو الإنفاق العسكري، وتتفوق دول المنطقة على كافة دول العالم في نصيب العسكري أو الفرد من السكان من ذلك الإنفاق. وتشير مجلة التايم الأمريكية في عدد 12 ديسمبر 1994 إلى أن الولايات المتحدة التي تسيطر على حوالي 70% من مبيعات السلاح في العالم حالياً ـ 13% عام 1986 ـ قد باعت إلى أكبر عشرة مستوردين للسلاح في الفترة من 1990-1993 ما قيمته 64مليار دولار، حوالي 54% منها لكل من السعودية ـ 30.4 مليار دولار ـ والكويت ـ 3.8 مليارات دولار ـ وكانتا في المرتبة الأولى والرابعة في قائمة المستوردين، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة. ولا تستثنى من مساهمة هذا البند النسبية من جملة النفقات دول ذات دخل أعلى أو أدنى، فالنظرة الرسمية للأمن سواء وقاصرة على بعد العسكري دون نية للاستفادة من تجارب دول أخرى مثل الاتحاد السوفييتي وإيران الشاه.

ثالثاً: النفط:

في الجانب الإيجابي، تحضن دول المنطقة حالياً حوالي 45% من احتياطي النفط العالمي بينما تساهم بحوالي 19% من إنتاج العالم مما يعني مزيداً من تركيز ذلك الاحتياطي بمرور الزمن. وارتفع نصيبها بشكل مطلق من تلك الاحتياطيات من حوالي 302 مليار برميل في عام 1985 إلي حوالي 464 مليار برميل في عام 1991 أي بزيادة صافية بحدود 162 مليار برميل غير ما تم إنتاجه. وبقدر ما يثيره ذلك من اطمئنان بقدر ما يثير من بعض الشك حول دقة تلك الأرقام نتيجة لتزامن الإعلان عن زيادات ضخمة في تلك الاحتياطيات مع الصراع

على حصص الإنتاج وارتباطها بحجم الاحتياطي عند سقوط أسعار النفط عام 1986 وما تلاها. وقد بلغ سعر برميل النفط - سلة أوبك - في المتوسط خلال عام 1994 حوالي 15.5 دولاراً للبرميل وهو هبوط للسنة الثالثة على التوالي في السعر الاسمي. وكان متوسط السعر الاسمي في عام 1980أكثر قليلاً من 30 دولاراً للبرميل، بينما يقارب سعر برميل النفط الحقيقي الآن سعره عام 1973 أي قبل الزيادة الرئيسية للنفط عندما كان في حدود 3 دولارات للبرميل.

وتبدو المراهنة على تحسين مستوى إيرادات النفط من جانب العمل على رفع أسعاره مراهنة غير واعدة في ظل الوضع التفاوضي الحالي والعلاقات البينية للدول المنتجة وأهمها دول المنطقة بالإضافة إلى كل من العراق وإيران. فالأخيرتان في وضع مالي وسياسي ضعيف بسبب حربهما وغزو العراق للكويت وهما بموقعيهما وكثافتهما السكانية يمثلان مركز ثقل رئيسي في التأثير على سعر النفط. ودول الخليج مجتمعة تشعر بالامتنان والحاجة إلى الحماية من الجارتين وهو ما توفره الدول المستهلكة مما يجعل إمدادات النفط بأي سعر ثمناً مقبولاً للتدليل على ذلك الامتنان ناهيك عن قدرة المستهلكين على الضغط الفعال. وخلال السنوات الثلاث القادمة ستخضع جميع الدول المنتجة لهاجس فائض العرض الناشيء عن احتمال عودة العراق إلى إنتاج كامل حصتها سواء من داخل أوبك أو خارجها. ورغم انخفاض مستوى الإنتاج من الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى حوالي النصف، لا أحد يعرف على وجه الدقة نتائج مزاوجة رأسمال وتقنيات الغرب مع احتياطي النفط وهناك احتمالات الاكتشافات الجديدة وأثرهما على الإنتاج. ويبقى الوضع المالي لدول المنطقة هاجساً أساسياً يحد من قدرتها على توفير ما يكفي من استثمارات لتطوير حقولها ويحد من قدرتها على تحمل ضغوط المدى القصير والابتعاد عن التنافس الضار وتجاوز الحصص. وفي المقابل يبقى الخصم على طاولة المفاوضات قوياً اقتصادياً ومالياً ويعرف ما يريد ولديه أدوات تحقق أهدافه. لذلك، من المحتمل أن تكون السنوات الثلاث القادمة من أصعب السنوات التي تمر على المنطقة إذ سيتزامن مع عدم القدرة على إحداث تغيير إيجابي جوهري في أسعار النفط، عدم قدرة مماثلة على زيادة

حصص الإنتاج. والقبول بمثل هذا الوضع يمثل القاعدة التي يفترض على راسم السياسة الاقتصادية أن يتعامل معها بدلاً من تبني سيناريو يزيد من سوء الأوضاع المالية وبالتالي الاجتماعية والسياسية.

رابعاً: السكان والعمالة:

مع نهاية عام 1995 يفترض أن يبلغ عدد سكان دول المنطقة الست حوالي 25 مليون نسمة، وللسكان خاصية موحدة في تلك الدول إذ تتسع قاعدة الهرم السكاني بما يوازي ضعف متوسط الدول المتقدمة (أنظر جدول رقم 11). إذ يبلغ عدد السكان دون سن النشاط الاقتصادي (14 سنة وأقل) حوالي 10.6 ملايين نسمة أو حوالي 42.4% من مجموع السكان مقابل حوالي 21% لتلك الفئة في الدول المتقدمة. ويبلغ عدد السكان 19 سنة وأقل حوالي 13.2 مليون نسمة أو حوالي 52.8% [5] من مجموع السكان أي أكثر من نصفهم وهم المرشحون للتعليم الجامعي أو دخول سوق العمل. وقد كان ذلك الإقبال على الإنجاب ظاهرة طبيعية لحقبة اليسر أو حقبة النفط وسياسات التشجيع على التكاثر التي اتبعتها بعض الحكومات من حث المواطنين على موازنة الاختلال في التركيبة السكانية. ويفترض وذلك حال التركيبة السكانية أن تراعي أنماط التنمية مجموعة من الأهداف عند رسمها، أولها توزيع الأعباء والمزايا بين الجيل الحالي والأجيال القادمة وفيها أغلبية ليس لها دور في صناعة القرار. وثانيها مراعاة القدرة على استيعاب ذلك الكم الكبير من البشر القادم إلى سوق العمل والطلب على خدمات مثل التعليم والإسكان والصحة... الخ. وثالثها في الحرص على صناعة الإنسان تعليماً وتدريباً لتهيئته لاحتمالات المواجهة في عالم أقل ما نتوقع فيه هو اشتداد في حدة المنافسة لإيجاد مكان في سوق للإنتاج السلعي والخدمي تضيق بمرور الزمن ولا مكان فيها لضعيف القدرة أو الإنتاجية.

وإذا افترضنا معدلاً للنمو السكاني ما بين 1995-2010 بحدود 3.1% في المتوسط يبدأ بـ 3.4% في بداية الفترة وينتهي بـ 2.9% في نهاية الفترة نفسها، فإن تعداد سكان دول المنطقة سوف يبلغ حوالي 39.4 مليون نسمة. ويفترض أن يزداد عدد السكان في سن

النشاط الاقتصادي (15-59) من حوالي 13.3 مليون نسمة إلى حوالي 21.2 مليون نسمة أي بزيادة صافية بحدود 7.9 ملايين نسمة. وسوف يزداد عدد السكان دون سن النشاط الاقتصادي ـ 14 سنة وأقل ـ من 10.6 ملايين نسمة إلى 15.7 مليون نسمة أي بزيادة صافية بحدود 5.1 ملايين نسمة (أنظر الجدول المرفق رقم 1). والمؤكد أن معظم صغار السن أو القادمين إلى سوق العمل من المواطنين نتيجة التركيبة السكانية وغلبة العزاب في سن النشاط الاقتصادي من الوافدين، أو لكون 70% من سكان المنطقة في السعودية و 72.7% من سكان السعودية من المواطنين. وعليه فمن المتوقع العمل على خلق فرص عمل لمواجهة هذه التدفقات المستمرة إلى سوق العمل، أو مواجهة البديل أي معدلات البطالة السافرة بتبعاتها مثل التطرف السياسي والاجتماعي. وواقع الحال أو نتاج تجارب التنمية الحالية يرجح البديل، ففي إحدى دول المنطقة بلغ معدل البطالة السافرة رسمياً 17.3% عام 1990، والفارق بين دولة وأخرى هو عامل الزمن فالجميع يرتكب الأخطاء نفسها. وإحدى المشكلات الجوهرية التي تضعف احتمالات مواجهة هذه الظاهرة، تكمن في سيادة القطاع العام وتوظيفه كماً كبيراً من قوى العمل المواطنة بأجور مدعومة، وإلى جانب الإساءة إلى إنتاجيتها، فإن احتمالات استيعابها لاحقاً في القطاع الخاص ضمن الجهود المبذولة للتخصيص ضعيفة.

أما النتاج الثاني لأنماط التنمية على السكان، فيكمن بتلك التركيبة الشاذة والتي مللنا الحديث فيها وفي احتمالاتها، ففي بعض دول الخليج الصغيرة لم يعد المواطنون حتى أكبر أقلياتها. والمشكلة أن الجميع ـ مسؤولين وغيرهم ـ يتحدثون في الاتجاه نفسه، ولكن أحداً لا يتصرف على الأقل للحد من تداعياته، وأكثر الأمثلة وضوحاً يأتي من الكويت بعد التحرير. فبعد أن أعلنت الحكومة هدفاً واضحاً بموازنة السكان تحت أسوأ الفرضيات،، بلغ سكان الكويت في يونيو 1994 حوالي 1.77 مليون نسمة، 38% منهم فقط من المواطنين وبتركيبة أسوأ مما كانت قبل الاحتلال. وقد اعتقدنا لفترة من الزمن بأن زيادة أعداد السكان دالة في زيادة الإيرادات النفطية، ولكن اتضح فيما بعد بأن علاقة الارتباط ضعيفة وأن التغيير يطال النوع أكثر من الكم، ففي زمن شحة الإيرادات استمرت معدلات النمو السكاني بنوعية أرخص وأقل تعليماً وخبرة. والواقع أن هناك دلائل على أن منح تأشيرات

الدخول قد استخدمت في بعض الأحوال كوسيلة لتوزيع الدخل مقابل شحة الإيرادات المباشرة القابلة للتوزيع مما ساعد على بروز ظاهرة البطالة السافرة في العمالة الوافدة في بعض دول المنطقة.

ويعتقد البعض بأن وجود عمالة وافدة بنسب عالية ـ 90% الإمارات، 83% قطر، 82% الكويت، 69% السعودية، 60% البحرين ـ يرجح حلاً سهلاً لمشكلة البطالة المواطنة. ولكن معامل الإحلال ضعيف، فمعظم الوظائف المتاحة هي وظائف دنيا بأجور متدنية وهي نتاج زمن الوفرة المالية ولا يمكن أن يقبل عليها المواطنون، وبعضها عالي التخصص وشحيح ولا توفرها العمالة المواطنة. وبدأت في معظم دول الخليج ظاهرة بطالة المتعلمين بعد المرحلة الجامعية، فلا المستوى التعليمي طيب ولا التخصصات مرغوبة ولا مستوى الأجور محتمل في القطاعين العام في ظل ظروفه المالية، والخاص في ظل حجمه والبدائل المتاحة أمامه، وأخيراً لم تكن سياسة الإحلال التي اتبعتها بعض الدول ناجعة سوى في الزمن القصير.

وظاهرة الاختلال في التركيبة السكانية وتركيبة قوة العمل بين المواطنين والوافدين ظاهرة خطرة من بعدها الأمني بمفهومه الشامل أي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ففي عالم تحكمه قوى اقتصادية سيكون للمصالح القول الفصل حتى إذا كان الأمر يتطلب تغيير الأمر الواقع. وفي دول صغيرة قليلة السكان وبعضها ذو أغلبيات غير مواطنة، لا يحتاج الأمر أكثر من إضراب أو مظاهرة وأجهزة إعلام متطورة لممارسة تجربة تعميم مبادىء النظام الدولي الجديد في دول تتحكم بإمدادات أهم عناصر الطاقة. ولا عيب في أن تمارس الدول فرض القيود على الهجرة، فالولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وحتى ماليزيا مثلا تغير قوانينها للمحافظة على هوية سكانها، والعيب في دولنا في أن لا تكون لنا سياسات لمواجهة مثل تلك القضايا أو على الأقل للحد من مخاطرها المحتملة.

والبُعد الثالث في قضية السكان كإفراز لتجارب التنمية يكمن في التقسيمات للسكان المواطنين حسب مستويات الدخل والتقسيمات القبلية والطائفية والعرقية رغم ضآلة أعدادها وحاجتها إلى التوحد والتآلف. فقد كان للتغيير المفاجىء في مستوى المعيشة أن جعل من الحصول على جنسية معظم تلك الدول بمثابة الفوز بجائزة يانصيب بما تمنحه من

حقوق ومنافع دون التزامات حقيقية. فارتفع عدد سكان الكويت ما بين عامي 1930 و1990 بحوالي سبعين ضعفاً، وارتفع عدد سكان الإمارات ما بين عامي 1968 و1990 بحوالي 20 ضعفاً. ولا شك أن استيعاب تلك الزيادة واندماجها كان في غاية الصعوبة وخلّف تصنيفات بين المواطنين بعضهم البعض مثل توزيعهم إلى أكثر من درجة ومثل حظوة آخرين في الحصول على فرص العمل والمعاملة الأفضل ومثل بروز ظاهرة البدون في بعض الدول. وفي زمن الوفرة كان هناك ما يكفي لإرضاء الجميع، وفي زمن الشحة قد تطفو تلك التقسيمات على السطح وقد لا يكفي ما هو متوافر حتى لإرضاء المصنفين في درجات أعلى. وما لم يتم التنبه لتلك الظاهرة بحسن إدارة ما هو متوافر من موارد وعدم اللجوء إلى أجهزة الأمن لمواجهتها لكونها أمراً واقعاً وظاهرة طبيعية، فإن احتمالات الصدام قد تزيد وتتفاقم بين السكان المواطنين.

خامساً: المياه:

تنتج دول الخليج الست حوالي 60% من إجمالي إنتاج العالم من المياه المحلاة بمجموع يبلغ حوالي 6.9 ملايين متر مكعب يومياً [6]، وهذا ممكن فقط في أحوال الرخاء المالي والذي يمكنها من تحمل هامش الدعم بين التكلفة والبيع وهامش الإسراف في استخدام المياه. ويعتقد د. أنس أمين مدين [7]، أن تكلفة متر مكعب من المياه المحلاة تتراوح ما بين 4.15 ـ 5.20 ريالات سعودية، 2.30 ريال من مكونات الرقمين هي تكلفة الوقود، أما الفرق بينهما فيعتمد على احتسابنا لتكلفة تمويل فترة إنشاء المشروع من عدمها. وواضح من ارتفاع رقم التكلفة أن تحلية المياه ليس بالخيار الاقتصادي ضمن التقنيات المعروفة وفي حدود أوجه الاستعمالات الحالية، وتتراوح نسب الدعم للمياه ما بين 35% حد أدنى في عمان و79%حد أعلى في السعودية كما ذكرنا سابقاً. وتمثل أرقام المياه المحلاة حوالي نصف الحاجة للاستخدام المنزلي والذي يمثل حوالي 20% من إجمالي استخدام المياه ـ 16% في السعودية ـ أي 10% من الحاجة الكلية. ويكلف 10% من الاحتياجات الكلية حوالي 3 مليارات دولار سنوياً بافتراض تكلفة لإنتاج المتر المكعب تبلغ حوالي 1.2 دولار وهي الحد

الأدنى في التقديرات أعلاه. ولو افترضنا جدلاً أن كل الاحتياجات ضمن معدلات الاستهلاك الحالية سوف تنتج عن المصدر نفسه، فإن التكلفة السنوية غير التكاليف الرأسمالية ستكون في حدود 30 مليار دولار وتمثل التكلفة المباشرة. أما إذا احتسبنا أثرها على المقتطع من حصص إنتاج النفط وبالتالي أثرها على الإيرادات الكلية، فإن الأثر قد يكون مضاعفاً.

والغرض من الخوض في ذلك الافتراض النظري هو التذكير بما تعنيه التكلفة البديلة لاستهلاك مصادر المياه غير المتجددة أي المياه الجوفية، وباستثناء بعض المصادر الموسمية - أمطار سيول - فإن مصادر المياه المتجددة - أنهار مثلاً - غير متوافرة. ويذكر د. منصور أبا حسين وكيل وزارة الزراعة للأبحاث والتنمية السعودية السابق لجريدة الوطن الكويتية (1994/10/20)، أن إنتاج طن واحد من القمح يحتاج إلى 4 آلاف متر مكعب من المياه الجوفية. وإنتاج 3.5 ملايين طن من القمح سنوياً يحتاج إلى حوالي 15 مليار متر مكعب من المياه، أو بمعنى آخر فإن الفاقد من المياه الجوفية على مدى 10سنوات قد بلغ حوالي 150 مليار متر مكعب من أصل مخزون يبلغ حوالي 350 مليار متر مكعب، إذ إن 84% من استهلاك المياه يذهب للاستهلاك الزراعي. وذلك ربما ما دعا الحكومة السعودية إلى تحديد المساحة المزروعة قمحاً بحوالي مليوني هكتار، بينما يطالب د. أبا حسين بألا تزيد عن 5% من هذا الرقم ويحددها بـ 100 ألف هكتار. ومرت دول المنطقة جميعها بالتجربة نفسها فمعظم المكامن المعروفة للمياه تعرضت لهبوط في مستوياتها وتسرب للمياه المالحة إليها وإن تفاوتت درجاته من بلد إلى آخر ومن مكمن إلى آخر داخل البلد الواحد.

وقد كان من المبررات الرئيسية لتلك السياسات دعم فائض المالية العامة في زمن الطفرة تحت وهم أهداف التخضير أو تحقيق الأمن الغذائي بأي ثمن أو تكلفة. وتدريجيا تفقد دول المنطقة الحد الأدنى من مقومات الأمن المائي وتهدر ذلك العنصر النادر والذي إن استمر تعاملنا معه بالطريقة نفسها، فقد تنتهي مصادره غير المتجددة قبل نضوب النفط ليضيف عبئاً رئيسياً آخر للمعاناة الاقتصادية التي يسببها عدم كفاية الموارد المالية. ولعل الإيحاءات الحالية حول أزمة مياه قادمة في منطقة الشرق الأوسط بكاملها والتنبؤات بحروب المياه ومشروع أنابيب السلام التركي وصراع المياه في محادثات السلام بين العرب وإسرائيل ووعي

الطرف الأخير بتلك الاحتمالات، كلها مؤشرات على أهمية ذلك العنصر. ولعلنا بسياساتنا الحالية نسير نحو تحقيق أضعف موقف تفاوضي حيال الآخرين مما يدفعنا لاحقاً إلى القبول باتفاقات بشروطهم وقد تكون شديدة القسوة، وذلك مؤشر آخر على خطأ منهاج التنمية.

الجزء الثاني

في الجزء الأول من الورقة حاولنا استعراض أوضاع مؤشرات رئيسية تستخدم عادة للحكم على الأداء الاقتصادي، وأغفلنا مؤشرات أخرى مهمة وضرورية مثل معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازين الخارجية والدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، إما رغبة في عدم الإطالة أو لعدم توافر معلومات مجمعة موثوقة وكافية. وفي اعتقادنا أن الهدف ليس الحصر ولكن التدليل على آثار منهاج التنمية، ومع ذلك فقد تكون خلاصة الجدل بضرورة الحصر مما يعني توسعة الورقة في صياغتها النهائية لتشمل كافة المؤشرات الرئيسية.

وعودة إلى خلاصات الجزء الأول، يمكننا دون خطأ كبير القول بأن هدفاً معلناً لمنهاج التنمية بتنويع مصادر الدخل لضمان حد أدنى من نمو مستقر ومستمر لم يتحقق من واقع متابعة مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نمواً اسمياً وحقيقياً سالباً كان نتاج العقد ما بين 1982 و1992. والمهم أن الظروف القائمة من خلاصة منهاج التنمية تجعلنا ننظر إلى احتمالات تحقق الهدف المذكور كطموح أقل نتيجة الضغوط والاختناقات التي خلفتها تجربة الماضي. وفي جانب المالية العامة نواجه مشكلة حقيقية في الشحة النسبية للموارد المالية لمواجهة التزامات المنهاج السابق، ونواجه اختلالاً كبيراً في تخصيص الموارد الشحيحة ما بين نفقات غير مرنة ومتزايدة مثل رواتب وأجور القطاع العام ونفقات ضخمة وغير ضرورية مثل نفقات الأمن والدفاع. ومبدأ توفير الوظيفة العامة دون حاجة أو مردود أمام اتساع قاعدة الهرم السكاني مبدأ يعمل الوقت على زيادة مخاطره وأهمها قضية البطالة السافرة والمواطنة، وقصر مفهوم الأمن على تكديس السلاح وأجهزة الأمن المكلفة مفهوم ساقط ولا يمكن أن يحفظ الأمن. والنفط قضية تم التعامل معها بأهداف قصيرة المدى وضارة بينما مثل ويمثل الحقيقة الرئيسية طويلة المدى والتي تمثل النعمة والنقمة في الوقت نفسه

وذلك يعتمد على كيفية تعاملنا معها. وخليط الأقليات من السكان وتوزيعه حسب القدرة والجنس والجنسية والتقسيمات الاجتماعية والعمر كلها حقائق منهاج التنمية العشوائي وتلك الحقيقة تزداد تعقيدا بمرور الزمن وتحتاج كل الحكمة للتعامل معها لاتقاء تبعاتها. وآخر الأمثلة أزمة المياه وحجم الهدر في مخزونها غير المتجدد وتكلفة المياه المحلاة وإمكانية تحمل تكاليفها واحتمالات تداعي الموقف التفاوضي لدول المنطقة أمام ضغط الحاجة، وهي نتاج آخر من نتائج منهاج التنمية. ولا بد أن نعي بأن نقاشنا انصب على تقويم التجارب القطرية بشكل تجميعي ولم نقم بعملية تقويم تجربة التنمية الجماعية لأنها ببساطة غير موجودة ونتاج التعاون متواضع وتعترضه الكثير من المعوقات ومثالها قضايا الحدود وضعف التنسيق في السياسات والاستثمارات الداخلية وفي مواجهة الخارج. ولا شك أن دول المنطقة تسير نحو احتمالات استهلاك قدرة مؤسسات التمويل المحلية على تمويل عجوزاتها وذلك قد يدفعها إلى التوسع في الاقتراض الخارجي وبشروط قاسية. وقد أصبحت تعاني من عجوزات خارجية ويمثل العجز الجاري لإحداها رابع أكبر عجز في العالم بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ولذلك انطباقات خطرة على مرونة تبني سياسات اقتصادية داخلية مناسبة.

ولا شك أن معظم تلك النتائج كانت ضمن التنبؤات في أدبيات منتدى التنمية خلال النصف الثاني من الثمانينات، والمؤكد أن البعد الزمني جعل المخارج من هذا الوضع أكثر قسوة وتعقيداً مما لو تم التعامل معها في ذلك الوقت. ولكن، الأكثر قسوة هو أن نتوقف عند الشعور بالأسى على ما فات وتدريجياً نفقد الأمل باحتمالات الإصلاح في وقت ما زال فيه ما يكفي من عناصر قوة يمكن التأسيس عليها للتغيير إلى الأحسن أو على الأقل وقف تداعيات منهاج التنمية الحاضر. ففي القياس المقارن ما زالت مشكلاتنا في سوء تخصيص الموارد أكثر منها في شحتها إذا ما نظرنا إلى عيّنة من دول العالم الثالث التي تحاول إصلاح أوضاعها مع غلبة شحة الموارد على مشكلات تخصيصها. ولن يجدي كثيراً البحث في مخارج نظرية تتكلم عن إصلاحات هيكلية في المدى القصير، فقيد الإدارة الحكومية والإرادة السياسية قيدان كبيران وحقيقيان، ولكن وفي الوقت نفسه أصبحت فرصة الجدل حول إصلاح حقيقي أكبر بعد أن لمست معظم الحكومات واقع تلك الاختناقات ومخاطرها

المحتملة. وكما فعلنا في الجزء الأول من الورقة سوف يتكرر في الجزء الثاني منها وسوف نستعرض أمثلة أو مداخل لاحتمالات الإصلاح في السياسات العامة والتي من المحتمل أن تخفف الضغوط والاختناقات على أقل تقدير.

أولاً: النفط 1993-2010، التعاون الإقليمي والمالية العامة:

يبلغ احتياطي النفط الثابت العالمي كما في نهاية عام 1993 حوالي 1020 مليار برميل أو ما يكفي الاستهلاك العالمي بمعدلاته الحالية حوالي 41 سنة، وتحضن دول المنطقة الست حوالي 460 مليار برميل حسب المعلن رسمياً عن احتياطاتها أو ما نسبته حوالي 45% من إجمالي الاحتياطي العالمي (أنظر الرسم البياني رقم 2). وإذا افترضنا ثبات فرضيات الاحتياطي وحقائق الطلب والعرض كما هي حالياً، فإن نصيب المنطقة من عرض النفط سوف يتزايد رغم صعوبات واحتمالات ذكرناها في الجزء الأول. إذ تعتمد الزيادة في الطلب على النفط على عنصرين مهمين هما معدلات النمو المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والزيادة في عدد السكان (أنظر الرسم البياني رقم 3). وتشير تنبؤات لوكالة الطاقة الدولية في نظرتها العامة عن 1993 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم مجتمعة سوف يزيد بمقدار 60% عن مستواه الحالي في عام 2010 بينما سيزيد الطلب على استهلاك النفط بنسبة 40% عن مستواه الحالي أي بزيادة أقل من معدلات النمو في الأول. وستكون معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي العالمي أقرب إلى معدلات الدول المتقدمة - 2,7% - نظراً لمساهمة هذه الدول في إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 73% وإن كانت تلك المساهمة سوف تنخفض إلى 67% عام 2010. وما تقدم يعني أن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع إلى حوالي 91 مليون برميل يومياً في نهاية الفترة رغم احتمال انخفاض مساهمة النفط ضمن بدائل الطاقة ما بين 1 - 4% أي من 40% إلى ما بين 36 - 39%. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الدول المتقدمة من استهلاك النفط من حوالي 56% عام 1991 إلى حوالي 48% في عام 2010 بما يعنيه ذلك من ارتفاع كبير في استهلاك بقية العالم المطلقة والنسبية.

وسوف يعزز من احتمالات تزايد الطلب على النفط احتمالات نمو سكان العالم، إذ من المتوقع إضافة 2 مليار نسمةخلال عقدين من الزمن ما بين 1990 و2010 فسوف يزداد عدد سكان العالم من حوالي 5.3 مليارات نسمة إلى 7.2 مليارات نسمة. ويستهلك حوالي 11% من سكان العالم في الوقت الحاضر ـ سكان الدول المتقدمة ـ حوالي 56% من إجمالي استهلاك العالم من النفط مقابل 44% لـ 89% من سكان ما تبقى من العالم. ورغم أن التوقعات تشير إلى انخفاض نصيب العالم المتقدم وبنسبة أقل من سكان العالم بحكم التقدم التقني إلى حوالي 48% بحلول عام 2010، إلا أن التطورات التنموية والمحاكاة والتقليد وصغر العالم بنظامه الجديد واتفاقاته والتقدم التقني قد تقلب تلك التوقعات. وأي تغير في أنماط الاستهلاك لـ 89% من سكان العالم أو بعضهم لا بد وأن يؤثر إيجاباً في مستويات الطلب على النفط بما قد يفوق ما تقدره النماذج الرياضية الحالية. فانفتاح الصين على العالم والتي بدأت بالتحول إلى صافي مستوردة للنفط وتسارع خطى التنمية في الهند وفيهما 40% من سكان العالم، وانفتاح أفريقيا واستهلاك الفرد حالياً فيها 5% من استهلاك الأمريكي قد يؤثر في مسار تلك التنبؤات. وتشير مجلة تصدرها بريتش بتروليوم (HORI-ZON, NO. 13 DECEMBE 1994) إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط لكل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند بمتوسط سنوي بلغ 5.2% خلال الفترة من 1988 إلى 1993. وقد كان معدل الارتفاع لكوريا الجنوبية 17.8% سنوياً وللصين 6.1% وللهند 4.1% ولليابان 2.5%. ويتوقع المصدر ذاته معدلات ارتفاع في الاستهلاك أعلى من المعدلات العالمية للدول ذاتها تبلغ في المتوسط لها مجتمعة 3.4% للفترة من 1993 إلى 1998 وأعلاها للصين عند 6.5% ليصل استهلاكها المطلق إلى 4.06 ملايين برميل يومياً مقابل 5.7 ملايين برميل يومياً لليابان في نهاية الفترة أي عام 1998 بعد أن كان استهلاك الصين حوالي 46% من استهلاك اليابان تقريباً عام 1988 أو 2.2 مليون برميل يومياً مقابل 4.8 ملايين برميل يومياً لليابان. وبلغ النمو في الطلب على النفط في دول آسيوية رئيسية أخرى هي أندونيسيا والفلبين وتايلاند وماليزيا وسنغافورة حوالي 1.6 مليون برميل يومياً عام 1988 وارتفع ليبلغ حوالي 2.4 مليون برميل يومياً عام 1993 أي بمعدل نمو 8.8%سنوياً، ومن المتوقع أن يصل إلى 3 ملايين برميل يومياً عام 1998 أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 5% سنوياً. ليبلغ إجمالي طلب المجموعتين إلى حوالي 18.4 مليون برميل يومياً عام 1998 مقابل حوالي

10.4 ملايين برميل عام 1988، وحوالي 13.7 مليون برميل يومياً عام 1993 أو بزيادة صافية بحوالي 8 ملايين برميل يومياً خلال عقد واحد.

وفي تقريرها العام عن عام 1994 ترجح وكالة الطاقة الدولية أن تعجز الدول المتقدمة عن الاحتفاظ في نصيبها في جانب العرض خلال الفترة المذكورة إذ لا يتوقع أن تعوض الزيادة من إنتاج بريطانيا والنرويج وكندا فاقد الإنتاج في الولايات المتحدة مما يرفع من نسبة الاعتماد على الواردات عن مستوى عام 1991 البالغ 58% من نسبة الاستهلاك. ويتوقع بشكل عام هبوط في جانب العرض في كل مناطق إنتاج النفط إما نتيجة عجز الحقول عن زيادة الإنتاج وبلوغها مرحلة الإنتاج المتناقص أو نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك الناتج عن عنصري النمو والزيادة السكانية (أنظر الرسم البياني رقم 4). ويتوقع أن تتناقص القدرة على عرض النفط بمعدل سنوي ما بين 1991 ـ 2010 بحوالي (0.7%) للدول المتقدمة ـ OECD ـ و(0.2%) لبقايا الاتحاد السوفييتي وشرقي ووسط أوروبا. بينما يتزايد العرض بمعدل سنوي يبلغ 0.13% للدول المنتجة خارج أوبك، و0.9% لبقية العالم وحوالي 4.4% للشرق الأوسط وفنزويلا. ولو استعرضنا الأرقام بشكل مطلق فمن المفروض طبقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية أن يزيد نصيب الشرق الأوسط وفنزويلا من عرض النفط من حوالي 20 مليون برميل يومياً عام 1991 إلى حوالي 45 مليون برميل يومياً عام 2010. وهذا الرقم يمثل 50% من الإنتاج العالمي ومعظم الفائض عن الحاجة أي معظم صادرات النفط، ومهما بلغ نصيب فنزويلا وما تبقى من الشرق الأوسط، يبقى صلب هذا الرقم خاص بمنطقة الخليج أي ثلاث دول رئيسية من دول مجلس التعاون زائداً العراق وإيران. ويبدو مما تقدم من أرقام أن تغيراً قد يكون جوهرياً سوف يحدث في الشراكة التجارية إذ سيزداد مع الزمن الوزن النسبي لآسيا في العلاقات التجارية مع المنطقة ولذلك متطلباته من جانبنا كما وله أيضاً انطباقات سياسية قد تغير من طبيعة ارتباطات المصالح الحالية.

وذلك الإيجاز الشديد لأوضاع احتياطي النفط والطلب عليه وعرضه يعني ودون جهد حقيقي بأن هناك أملاً في أن احتمالات زيادة الإنتاج سواء عند المعدلات التي تفترضها وكالة الطاقة الدولية عند 1.8% أو ما تقترحه معظم مصادر صناعة النفط ومراكز أبحاثه عند متوسط 1.5%، سوف تساعد على تحسن تدريجي في الأوضاع المالية. وكان نصيب

أوبك من إنتاج النفط قد انخفض من حوالي 29 مليون برميل يومياً عام 1979 إلى حوالي 17 مليون برميل يومياً عام 1985 ليعاود الارتفاع إلى حوالي 24.5 مليون برميل يومياً عام 1993 والمتوقع أن تسير في الاتجاه نفسه مع تركيز أكبر على المنطقة. وإذا حدث ما هو متوقع، يمكن ببعض التخطيط المسبق استيعاب عودة العراق إلى السوق النفطية بشكل تدريجي دون ضغوط كبيرة - ومعظمها نفسي - مما يساعد على تماسك الأسعار على أقل تقدير. والخلاصة الأخيرة تعني أن الزيادة في الإنتاج في معظمها سوف تخصص لاستيعاب العراق، وعند مستوى التعاون والتنسيق المتدني بين دول المنطقة، من غير المتوقع في الزمن القصير سنتين إلى ثلاث سنوات - أن تؤثر إيجاباً في الإيرادات العامة القطرية باستثناء العراق ولكنها ستحافظ على مستواها بعد ثلاث سنوات من هبوط المستوى العام للأسعار، وستكون سنوات صعبة. ومهم جداً أن نعي أن تركيز احتياطي النفط في المنطقة وفائض إنتاجه في شكل صادرات يعتمد عليها العالم الذي يتشكل بقوى اقتصادية يعني مزيداً من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وذلك يعني مزيداً من المخاطر عليها حال تفككها وفي غياب رؤية لها وقدرة على الدفاع عند تلك الرؤية.

وببعض النضج والمعرفة بحقيقة الأوضاع المالية الصعبة واحتمالاتها لكافة دول المنطقة يمكن أن يمثل النفط مدخلاً لتعاون مصلحي إقليمي لتفادي الأسوأ، فالحصول على أفضل الممكن من النفط يمكن أن يخفف من مشكلات النمو السالب وعبء الدين الخارجي والداخلي وعبء معدلات البطالة المتسارعة والتداعيات الاقتصادية والسياسية لمجمل ما تقدم. وأفضل الممكن يشمل حتى في الزمن القصير تسعيراً أفضل للنفط ضمن هامش الحركة المسموح به وتقدره بعض المصادر - شيفرون مثلا - ما بين 17-27 دولاراً للبرميل، وأظنه ما بين 15-25 دولاراً للبرميل. والتعاون يشمل دول المجلس كطرف زائداً اثنين من أهم المنتجين للنفط حاضراً ومستقبلاً أي العراق وإيران ولا بأس أن تكون مفاوضات التعاون شاملة حل كل المشكلات العالقة. أما النتاج الجانبي لولوج باب العلاقات على أساس مصلحي فيكمن في احتمالات تخفيف حدة التوتر مما يخفف الحاجة إلى مزيد من الإنفاق العسكري أو نفقات الأمن الداخلي بسبب تلك المواجهات المحتملة، كما سينعكس على تخفيف أزمة المالية العامة وانعكاساتها ومواجهتها أمنياً. وربما يؤدي الشعور بالاستقرار

داخليا وإقليمياً إلى تحسين مناخ الاستثمار وإلى خطوات باتجاه مزيد من سبل التعاون وتوسعة الإقليم أسوة بالنهج القائم في العالم حولنا سواء على مستوى الدول المتقدمة وحتى ما بين دول العالم الثالث وأفضل أمثلتها في جنوب شرقي ووسط آسيا. لقد عاش الإقليم وضعاً اعتمد على نهج سيىء هو إعلان التفوق القطري تحت مفهوم أقوى الضعفاء أي من خلال عمليات هدم متبادلة ومجنونة ووصلت دوله إلى ما وصلت إليه، وما تحتاجه الآن هو جمع أشلائها ومحاولة تبني نهج تتبادل فيه عناصر القوة لديها وترفع فيه من موقفها التفاوضي قدر الإمكان أسوة بأوروبا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية. وسيكون مهما تزامن عملية الإصلاح القطري مع التفكير الجدي بالتعاون الإقليمي، إذ إن تعزيز الموقف التفاوضي الكلي لا بد وأن يعتمد على تخفيف الضغوط داخل كل قطر.

وتقوية الموقف التفاوضي لدول المجلس لا بد وأن تأتي من شعور حقيقي بالقلق ليس على بضعة كيلو مترات من حدود هنا وهناك تسمم علاقاتنا وتهدر مواردها في إنفاق عسكري غير مجد وتجعلها عرضة للتراجع في مسار التعاون في عالم يجري فيه الأضداد تجاه بعضهم لمواجهة تحديات المستقبل. والشعور الحقيقي بالقلق لا بد وأن يأتي من الوعي بمسارات الاختناقات المذكورة وأثرها على تفكك المجتمعات من الداخل بفعل التطور السلبي في الدخل وارتفاع معدلات البطالة والتضخم والتي تحتاج الى توسعة رقعة العمل الداخلية سواء لجذب مدخرات المواطنين أو الغير أو في مواجهة الخارج. ورغم نصوص الاتفاقية الاقتصادية على الإعفاء الجمركي البني (مادة 1) أو في مواجهة الغير (مادة 4) وعلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار (المادة 21) وعلى تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية (مادة 22)، إلا أن واقع مجلس التعاون بعيد عن تلك النصوص. ولم تسلم دول المجلس من الاعتداء الخارجي، ولا شك أنها تعي وتعاني من مؤشرات على بدايات تطرف داخلي دافعها بالدرجة الأولى بدايات للمشكلات المذكورة مع سوء في تخصيص الموارد. وتحتاج دول المجلس إلى التفكير بشكل جاد بخلق قنوات لتبادل المصالح بين الحكومات والشعوب لتوطين رأس المال العام والخاص في مجال خلق فرص عمل جديدة تتجاوز بمراحل حوارها الأخير حول نسب تملك الأسهم أو تبادل العمل المهني. إن أقل ما يمكن القبول به هو وضع نصوص اتفاقها الاقتصادي المذكور موضع التنفيذ المرتبط بجدول زمني معلن،

فتلك ستكون رسالة على توحيد جهودها لمواجهة الغير والمستقبل. ولا بد لها أن تعمل على ترشيد نفقاتها العسكرية بالسير بشكل مواز على توحيد جهود البناء العسكري لأن أيا منها لا يمكن أن يمثل حقيقة عسكرية رادعة لاحتمالات المواجهة مع أية قوة إقليمية. وفي الأصل لا يمكن لأي كيان فيها - وهناك شك في أن تستطيع مجتمعة ولكنها ستكون بوضع أفضل - من تأسيس كيان اقتصادي قابل للتطور والنمو، أمام الكتل الاقتصادية الناشئة في العالم حولها. ولا شك أن تنسيق سياساتها النفطية فيما بينها وفي مقابل العالم وهي تحتضن 45% من احتياطي النفط العالمي سيؤدي إلى نتائج تخفف ضغوط المدى القصير وتخفف مخاطر المدى المتوسط والطويل وتحقق أكبر فائدة ممكنة منه.

وتقوية الموقف التفاوضي الجماعي تنشأ من سياسات رديفة لتقوية الموقف التفاوضي القطري، ولا بد وأن تكون بعض المؤشرات الحالية القطرية دافعاً لمواجهة الاحتمالات غير المريحة ليس من باب التخوين وتشديد الإجراءات الأمنية، ولكن من جانب تخفيف مبررات التطرف والمواجهة. فعندما تشتد الضغوط بحكم تداعيات مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع معدلات البطالة، تصبح احتمالات تجنيد من يخضع للضغوط كبيرة بمرور الزمن ولن يؤدي العنف في مواجهتها إلى وقفها. والاتحاد السوفييتي سابقاً وإيران الشاه وما يحدث بالجزائر حالياً إنما هي تداعيات تعود إلى البؤس الاقتصادي والأمثلة الأخرى كثيرة في العالم حولنا. وعجز الموازنات في كل قطر وسبل مواجهته يمثل تحدياً حقيقياً لوقف التداعيات قبل استفحالها ويمثل بما يعنيه من احتمالات ردود فعل شعبية سلبية، اختباراً للرغبة والقدرة على مواجهة التحديات الأخرى مثل السكان والمياه. وقد أعلنت السعودية مع بداية عام 1995 عن موازنة أكثر توازناً من موازنة العالم الماضي بخفض العجز الرسمي من 40 مليار ريال إلى 15 مليار ريال بإجمالي مصروفات بلغت 150 مليار ريال - لا تشمل الموازنات المستقلة والملحقة - وإجمالي إيرادات بلغت 135 مليار ريال سعودي. ولكن الخطوة الأهم كانت سياسة رفع الدعم الجزئي عن بعض السلع والخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات الداخلية والنقل الداخلي وفرض رسوم على استقدام العمالة الوافدة وهو عكس ما حدث بعد تحرير الكويت، ولعل تلك الخطوة تمثل حافزاً لخفض الهدر في استهلاك تلك السلع والخدمات وتحقيق بعض الإيرادات مما يخفف الضغوط على الإيرادات

النفطية. ومن المعلوم أن دول الخليج تنظر إلى بعضها وتنتظر من يبدأ إقرار سياسات غير شعبية، ولعل المحاكاة والتقليد تكون هذه المرة في الاتجاه السليم لعلاج الأزمة المالية العامة وتلك خطوة على الطريق الصحيح إن تم تعميمها. وكانت السعودية قد تعرضت لظروف مشابهة في أواخر الخمسينات وفي حقبة كانت أسعار النفط الاسمية فيها تهبط ولكنها استطاعت في الفترة ما بين 1958 و1961 أن تعيد التوازن ـ مع فارق الحجم إلى موازنتها ـ، ولعل التاريخ يعيد نفسه. وتدل مؤشرات أولية على فشل كل من عمان والبحرين في خفض تقديرات العجز في مشروعي موازنتيهما لعام 1995، فقد ارتفع رقم العجز العماني من 301 مليون ريال عماني لعام 1994 إلى 312 مليون ريال عماني العام الحالي، وارتفع للبحرين في الفترة نفسها من 194 مليون دينار بحريني إلى 317 مليون دينار بحريني. وتحتاج دول الخليج إلى إصلاحات جوهرية في موازناتها سواء من ناحية طريقة الإعداد أو الأهداف المحددة، ولكنها في الزمن القصير تحتاج إلى شمولها في جانبي المصروفات والإيرادات لكل بنود المصروفات والإيرادات العامة حتى تعكس حقيقة المركز المالي للقطر. إذ إننا يمكن أن نحلل ونستعرض أوضاع مالية غير حقيقية والاحتمال الأكبر أن تكون العجوزات أكبر من حقيقتها وربما تلجأ بعض الحكومات إلى زيادة المصروفات خارج الموازنة لتخفيض العجز لأسباب دعائية.

ثانياً: التخصيص:

ولا أريد هنا ركوب موجة التخصيص والدعوة مع بعض الداعين إلى أن في التخصيص الحل الناجع والسحري لمعضلات نهج تنموي خطأ، ولا أرغب أيضاً في استعراض الخلفية التاريخية والسياسية لدعاوى التخصيص. ولكن لا بد من التأكيد على حقيقتين كانتا نتاج النهج التنموي السائد في المنطقة وكانتا إفرازاً خاصاً بها وفي التخصيص بعض العلاج. فالشعور بالاستقلال المالي المؤقت الناشيء عن فائض المالية العامة أدى إلى المبالغة في القطرية من جانب والمبالغة في استبعاد القطاع الخاص، وبشكل عام دور الشعوب في سلطة اتخاذ القرار لعدم شعور الحكومات بالحاجة لما عداها، وتلك حقيقة أولى كونت انطباعات سلبية. أما الحقيقة الثانية

فكانت في سيطرة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي، وتتفوق معظم دول المنطقة في تركيز ملكية وسائل الإنتاج على بعض الدول الاشتراكية رغم نهجها الرأسمالي المعلن.

وتحويل بعض أو معظم المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وفتح مجالات الاستثمار أمامه في القطاعات المحتكرة سوف يخفف من المخاطر المترتبة على الحقيقة الأولى، فعودة التوازن التدريجي بين أهمية القطاع العام والخاص سوف تخلق مصالح مشتركة بينهما. وسوف يحول القطاع الخاص بالتدريج إلى دافع ضرائب بدلاً من متلقٍ للهبات والمساعدات مما يعيد بعض الهيبة واحترام الذات واحترام الحكومات لمصدر وعائها الضريبي. ولا شك أن انطباعات هذا الدور الاجتماعية والسياسية ستكون إيجابية وستخلق آلية ترشد القرار السياسي والاقتصادي ويغلب التفكير المؤسسي على النهج المحكوم بمتغيرات وردود فعل الزمن القصير والمحدود بمصالح ليست بالضرورة مؤسسية. وذلك مناخ ضروري تحكمه شبكة من الأنظمة والقوانين المحترمة إذا ما قدر لدول المنطقة أن تتبنى عمليات تغيير هيكلية بنهج تنموي جديد يعنى بصناعة الإنسان وإنتاجيته وتحكم أداءه وبالتالي إدارته أسس ومقاييس أصبحت لغة عالمية. وعلى أي الأحوال، لم يعد هناك مجال للاختيار، والمراهنة هي على توقيت ذلك التحول وفيما إذا كان سيأتي في الوقت المناسب أو بعد فوات الأوان أو قرب فواته. وكما كنا نردد في الثمانينات فإن الثمن يزداد بمرور الوقت وتحمل التكاليف في زمن يمكن فيه احتمالها أفضل من أن تفرض ولا يكون هناك قدرة على احتمالها ولا تكون جدواها كافية.

أما البعد الآخر - مواجهة الحقيقة الثانية - في قضية التخصيص فيتلخص في ضيق يد الحكومات وتدني حجم الأموال المخصصة للاستثمار لصالح النفقات الجارية وهو ما سبق لنا ذكره. وخلق فرص عمل جديدة لجيش القادمين إلى سوق العمل لا يمكن أن يتحقق بمزيد من النفقات الجارية، وإن توفرت الفرص الاستثمارية المناسبة ومناخ استثمار مناسب فهناك ما يكفي من مدخرات مهاجرة للقطاع الخاص لتمويل تلك الفرص. وتقدر ثروة القطاع الخاص العربي المستقطبة في اقتصادات خارجية بحوالي 600 مليار دولار أمريكي، ولا شك أن هامشاً كبيراً منها يخص القطاع الخاص في دول مجلس التعاون. ويحتاج استقطاب هذه الأموال إلى بعض الجهد وتقديم دراسات جادة وواعية حول فرص الاستثمار المتاحة وحدود

الملكية وحقوقها ودور القطاع الخاص الأجنبي وبعض الدعم المؤقت والمشروط لتوظيف العمالة المواطنة. وتحتاج إلى قلة الاستثناءات في القطاعات والأنشطة داخل كل قطاع والمتاحة للاستثمار الخاص بما في ذلك قطاع النفط وذلك لقلة الفرص في الأساس للاستثمار المجدي.

ومن المحاذير الواجب التنبه لها عند المضي في عمليات التخصيص أثرها على فائض العمالة المواطنة، إذ يشير تقرير للبنك الدولي بأن في الكويت مثلاً ما بين 20-40% فائض عمالة في القطاع الحكومي. وتخصيص بعض القطاعات العامة السلعية أو الخدمية سوف يترتب عليه التخلص من فائض العمالة، وأكثرها كلفة هي العمالة المواطنة، ومن الصعب القبول بمبدأ استبدال مشكل مالي بآخر سياسي اجتماعي أكثر خطورة. لذلك فمن الواجب وضع برامج زمنية للوحدات المرشحة للتخصيص تأخذ في اعتبارها الآثار الجانبية والوقت والتكاليف اللازمة لاستيعابها ولا بأس من إعطاء حسومات في الأسعار أو تقديم دعم مؤقت للراغبين في الشراء والذين يعملون على إعادة تأهيل تلك العمالة أو استثمار أموال جديدة في توسعة الاستثمار ذاته أو أية وحدات إنتاجية مرتبطة به تخلق مزيدا من فرص العمل. وآخر التجارب التي أخذت بهذا المبدأ هي تجربة تخصيص آلاف المشروعات في ألمانيا الشرقية سابقاً والتي كان من ضمن شروطها الاحتفاظ بهامش متزايد من العمالة الألمانية الشرقية وتقديم خطط للاستثمار في المشروع ذاته مقابل التساهل في تسعيره. ولعل المنطقة أشد حاجة للتشدد في مثل هذه الشروط إذ إن البديل هو الإساءة بشدة إلى تركيبة السكان والعمالة منخفضة الإنتاجية في الأصل في سبيل تعظيم ربحية القطاع الخاص.

محذور آخر في قضية التخصيص ومرتبط بما قد يترتب عليها من مزايا احتكارية، ففي غياب شبكة متقدمة من النظم والقوانين ونقابات وهيئات الدفاع عن المستهلكين وفي ظل انحراف السلطة والنفوذ للقادرين على شراء المشروعات، قد تحدث بعض النتائج الضارة. فقد حدث في بعض الدول النامية بيع بعض مشروعات القطاع العام في ظروف غير تنافسية مما أدى إلى بيعها بأسعار رخيصة أدت إلى خسائر غير مباشرة للخزينة العامة وإلى اتخاذ موقف مضاد وقوي من قوى واعية ضد مبدأ التخصيص. ولم يمنع ما تقدم قيام المجموعات

نفسها باستخدام قوى الاحتكار والنفوذ بعدم الالتزام بأية أهداف عامة مثل الحرص على استخدام الموارد أو مراعاة عمالة المواطنين أو حتى الحد الأدنى مُن اشتراطات المحافظة على البيئة. إضافة إلى ما تقدم، يؤدي التخصيص أحياناً إلى فرض أسعار احتكارية على السلع والخدمات العامة التي تعطى حقاً إنتاجياً احتكارياً، وتكون النتيجة إهمال جانب كفاءة التشغيل والتعويض عن طريق رفع أسعار المنتج مما يؤدي إلى تخفيض في الدخول الحقيقية لجمهور المستهلكين دون مبرر مقبول. ولمواجهة جانب من تلك المشكلات، تحكم العالم اليوم شبكة من القوانين التي تعالج مشكلات الاحتكار وتصل إلى حد تفكيك الشركات عند اللزوم وقوانين أخرى مساندة للحفاظ على حسن استخدام الموارد والمحافظة على البيئة ونسب العمالة كما تستخدم السياسات الضريبية لتعزيز أو وقف الاتجاهات الطيبة أو الضارة. وتستخدم معادلات رياضية معقدة لتحديد مستوى أسعار السلع والخدمات المحتكرة والتي تعطي حافزاً لتحقيق أرباح من خلال التحكم بالتكاليف وليس من خلال رفع الأسعار سوى في حدود ما تسمح به مكونات تلك المعادلات الرياضية. وتبقى حرمة واحترام تلك النظم والقوانين وليس توافرها وجودتها ما يمثل الهاجس الحقيقي في معظم دول العالم النامي ومن ضمنها دول المنطقة.

وثالث أهم المحاذير والتي من الواجب مناقشتها بالعلن هو دور القطاع الخاص الأجنبي، وينظر له البعض من ناحية قدرته على توفير رأس المال اللازم وتوفير قدرات تقنية وإدارية وحتى تعزيز احترام النظم والقوانين نتيجة قدرته على الدفاع عن حقوقه. وينظر له البعض الآخر من زاوية تاريخه الاستعماري والأثر المحتمل أن ينشأ من استخدامه نفوذه وغلبة عامل الربحية في المدى القصير وتحقيقه مصالح لدول يمثلها، وقد تكون متعارضة مع دول المشروع. وبالتأكيد كلا الاحتمالين موجودان، ولا يفترض التفكير بأحدهما دون التفكير بشكل متوازن في الآخر ومحاولة الحصول على أفضل الممكن في الجانب الإيجابي وأقل التكاليف في الاتجاه السلبي. والأخير يمكن مواجهته بتحديد مسبق للقطاعات والأنشطة داخل القطاعات ونسبة المساهمة المسموح بها للمستثمر الأجنبي ولا بأس من وجود نص عام يتعلق بشرعية التدخل عند الإضرار بالمصالح الوطنية العليا وذلك سوف يكون مفهوماً ومقبولاً من الأطراف الأخرى ويمارس حتى في نطاق الدول العظمى، فقد سبق للولايات

المتحدة أن منعت شركة خدمات نفطية من ممارسة نشاطها في الأراضي الأمريكية بعد شرائها من قبل الكويت، وسبق للحكومة البريطانية أن أجبرت الكويت على بيع غالبية حصة اشترتها في شركة بريتش بتروليوم والاحتفاظ بما لا يصل إلى 10% من الشركة، وسبق للحكومة الأسبانية أن أبلغت الكويت عدم رغبتها في قيام الأخيرة بشراء حصص كبيرة في قطاعها المصرفي. والمهم جداً هو الموقف التفاوضي المحلي إذ لا يفترض أن تعقد مثل هذه المفاوضات تحت ضغط الحاجة حتى لا تضطر دول المنطقة إلى القبول بشروط غير منطقية أو الالتزام برهن نفطها في باطن الأرض لصالح الشريك الأجنبي وهناك بوادر لشروط غير مقبولة في بقايا الاتحاد السوفييتي.

والتخصيص بمنافعه ومحاذيره هو محاوللة لتعظيم استخدام كل الموارد والمدخرات المتاحة لتهيئة المناخ للتغيرات الهيكلية المحتملة في النهج التنموي البديل والذي يتطلب إعادة حياكة نسيج المجتمع لترشيد سياساته وعلاقاته وتحويلها إلى روابط إنتاج ومصالح. وذلك إن حدث سوف يؤدي بالضرورة إلى فرض مؤشرات ومقاييس للأداء تسهل من الحكم على الأداء الاقتصادي القطري والإقليمي وتسهل من مهام الحوار بين مجموعة القوى الفاعلة على مستوى القطر والإقليم لوضوح الأهداف الكلية والاتفاق عليها. ويفترض أن يعمل ذلك بمرور الزمن على تخفيض الدعم الحكومي لأجور العمالة والمواطنة ويخضع الطلب عليها لقوى العرض والطلب ولا شك أن لذلك انعكاساته على منحى ومستوى التعليم العام والمهني وجهود التدريب. ولن تكون تلك مهمة سهلة أو تؤتي نتاجاً في الزمن القصير ولا يجب التفكير فيها مع نبذ دور القطاع العام والتواكل في قضية تذويبه، فلم يحدث ذلك في أنجح تجارب العالم الثالث مثل كوريا الجنوبية. ولكن ضغط الحاجة وفي الوقت متسع، وضرورة إعادة التوازن ما بين القطاعين، والبدء بآلية صحيحة قبل فقدان جدواها بمرور الزمن تحتم ولوج هذا المنهاج.

الخاتمة

في الجزء الأول من الورقة حاولنا مناقشة أمثلة على أزمات أو اختناقات المنهاج التنموي، فالأهداف المعلنة في الاستقلال التدريجي عن دخل صادرات النفط الخام ومنتجاته الأولية

لم يحدث، وحدث هبوط في دخلها الاسمي والحقيقي منذ زمن الطفرة. وتعاني من اختناقات متزايدة ناشئة عن عجز ماليتها العامة، واشتدت أزمتها منذ نهاية العقد الماضي وبداية العقد الحالي، ورغم تأخر المواجهة ما زال أداؤها مختلطاً بين راغب ومتردد في المواجهة. وتم التعامل مع النفط كحقيقة قصيرة المدى بينما يمثل النفط الحقيقة الوحيدة التي قلبت الموازين وأدت إلى تبني منهاج خاطىء للتنمية، وما زال الأمل معقوداً عليه في تخفيف ضغوط المدى القصير وتسهيل مهام التحول في المدى المتوسط والطويل. ومن إفرازات منهاج التنمية حجم وتركيبة للسكان تحمل في طياتها كل الأمراض والاحتمالات الخطرة سواء في مستوى القدرة أو التوزيع العمري أو حسب الجنس والجنسية أو التقسيمات التقليدية حسب الدخل والعرق والقبيلة والطائفة. وآخر المؤشرات السير في طريق فقدان الأمن المائي وإضافة بُعد إلى أزمة المالية العامة وبُعداً سلبياً آخر إلى واقع الأمن في مفهومه الشامل وتقويض الموقف التفاوضي لمواجهة أزمة الحاجة إليه في المستقبل.

ولا يمكن لنا الادعاء بوجود مخارج سهلة لتلك الاختناقات والأزمات، ومنهاج الورقة في الجزء الثاني لا يدعي أكثر من البدء في عملية تحولات تساعد على رفع القدرة التفاوضية القطرية وعلى مستوى دول المجلس وعلى مستوى الإقليم ذي الأهمية الرئيسية في النفط. فالوضع على مستوى الإقليم اعتمد على التفوق السلبي أي محاولة هدم ما لدى الجيران وهدر الموارد المالية في سبيل إعلان تفوق على محيط من الضعفاء، وأزمة منهاج التنمية جعلت الإقليم يعاني من مؤشرات غير مريحة تشمل كل ما ذكرنا في الجزء الأول إضافة إلى أزمة ديون خارجية. والشعور بالقلق والعجز والضعف وتزايد المتطلبات وإن كان بدرجات متفاوتة، ربما يكون واقعاً وحافزاً لتغيير النهج والتفكير السلبيّ خوفاً من تزايد تداعيات الوضع. والنفط بالاحتمالات التي ذكرناها حول الطلب عليه يمثل مدخلاً وأملاً بتخفيف الضغوط والمخاطر لو تم استخدامه لرفع موقف الإقليم التفاوضي وهو الأهم في هذا المنحى في مواجهة الاختلال الشديد لصالح قوى التفاوض للمستهلكين اعتماداً على السياسات غير المنطقية وغير العاقلة في بعض الأحيان التي مورست منذ زيادة أسعار النفط الأولى في أواخر النصف الأول من السبعينات وبلغت أوجها باحتلال الكويت. وليس في تلك الدعوة أكثر من تقليد لما يدور في العالم حولنا سواء بين الدول العظمى - أوروبا وأمريكا الشمالية

واليابان ـ أو على مستوى دول العالم النامي مثل دول آسيا. وتحويل نمط العلاقة إلى نمط مصالح يقلل كثيراً من احتمالات حروب المنطقة الساخنة والباردة ويخفف ضغوط نفقات الأمن والتسلح وهو ما اقترحته أوروبا في مشروع سوقها المشتركة عام 1957 في محاولة لتفادي صداماتها القومية.

ويحتاج دعم الموقف التفاوضي الكلي إلى موقف تعاوني اقتصادي أكثر جدية وجدوى بين دول مجلس التعاون يضع اتفاقها الاقتصادي بنصوص التعاون لخلق منطقة تجارية حرة بينها وموحدة أمام الخارج وتنسيق سياستها الاستثمارية والمالية والنقدية موضع التنفيذ والمحدد ببُعد زمني. فمسار التعاون في هذا المنحى حتى الآن يجعلها ضعيفة في إقناع شعوبها وإقناع الغير بقدرتها على مواجهة أية تداعيات محتملة، والدافع الآن هو المؤشرات غير المريحة لنموها السالب وارتفاع معدلات البطالة وأزمة ماليتها العامة. وتلك التداعيات يمكن مواجهتها فقط بوقف التنافس في سياسات الدعم وتعظيم الاستفادة من قواها الاقتصادية وليس بتعظيم الاستفادة من قدراتها الأمنية والتي ربما تعمل على شراء بعض الوقت ولا تحمل في طياتها حلاً ناجعاً. ومرة أخرى البناء على علاقات المصالح والتي أصبحت لغة العالم المشتركة واحتواؤها لتبادل المنافع بين القطاع الخاص وإعطائه دوراً رئيسياً للقول في شؤون تعاونها، سيرشد كثيراً من سياساتها ويسهل من تغيير وسائل القياس لمسار ذلك التعاون ويعزز من ارتباطها ببعضها.

وعلى المستوى القطري بلغت تداعيات الاختناقات المذكورة مراحل تحتاج إلى مواجهة ناضجة في بعض دول المجلس، ولا شك أن منهاج التنمية المتماثل يقودها إلى النتائج نفسها مع فارق الزمن. وتقوية الموقف التفاوضي القطري ضروري لتعزيز احتمالات البقاء والنماء، فالتطور السلبي في مستويات الدخل وتراكم العجوزات المالية وأزمة البطالة السافرة قد لا تسمح للقطر بالتفكير بما هو أطول من تجاوز الأزمة في المدى القصير. وذلك يتطلب توسعة لدائرة اتخاذ القرار بمشاركة الشعوب لتحمل مسؤولية القرارات غير الشعبية والتي أصبحت ضرورة قبل أن يكون زمن الإصلاح قد فات. وتتطلب إعادة التوازن بين دور القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، أولاها عودة الاحترام والهيبة إلى

القطاع الخاص وتحويله تدريجياً إلى وعاء ضريبي يساهم في عملية البناء التنموي ويربط مصالحه بدوله مما يزيد من تعزيز الأمن بمفهومه الشامل. ثانيها محاولة الاستفادة من جانب من مدخراته الضخمة والمهاجرة لتعويض فاقد القدرة الحكومية على خلق فرص جديدة لجيش القادمين إلى سوق العمل في دول يبلغ من هم دون سن النشاط الاقتصادي فيها أكثر من 42% من مجموع السكان أو ضعف نسبة العالم المتقدم. وثالثها ترشيد السياسات العامة والتي تمول جزئياً من دخول القطاع الخاص بما في ذلك السياسات المالية والنقدية وسياسات التعليم والتدريب والتأهيل والتشغيل وخلق وسائل ومؤشرات قياس للأداء الاقتصادي والسياسي أسوة بالعالم حولنا.

الهوامش

* الكاتب، جاسم خالد السعدون بالتعاون مع السيدة نادية الشراح والآنسة دينا بهبهاني والثلاثة باحثون اقتصاديون في مؤسسات مختلفة في الكويت، والورقة معدة للنقاش في اللقاء السنوي السادس عشر لمنتدى التنمية والذي عقد في فندق الخليج بالاس في إمارة دبي في الفترة ما بين 19-20 يناير 1995.

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية « تنسيق السياسات المالية في دول المجلس »، صندوق النقد العربي ـ أبوظبي، 23-25، 1991 صفحة 3.

(2) تقرير الأمين العام السنوي 1993 وأعداد سابقة (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط « أوابك »).

(3) الدكتور عبداللطيف الحمد ـ مؤتمر المصارف بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العمل المصرفي الخليجي في التسعينات ـ التحديات والاستراتيجية، الكويت 22-23 أكتوبر 1994. (جميع البيانات المتعلقة بالمالية العامة والتي سيرد ذكرها لاحقاً هي من المصدر نفسه).

(4) ماجد المنيف (السياسات النقدية والمالية في دول مجلس التعاون وإمكانات التوحد والتنسيق) مجلة التعاون، مارس 1994.

(5) World Population Projections, A World Bank book 94/95

(6) طارق المجذوب، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية السنة 17، العدد 188، تشرين الأول/أكتوبر 1994، ص 71-95.

(7) جريدة عكاظ السعودية (94/3/27).

توقعات تطور عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليج العربي *

عمر	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المعدل
14 - 0	10.591	10.881	11.176	11.476	11.781	12.091	12.405	12.722	13.041	13.362	13.684	14.029	14.399	14.797	15.225	15.684	13.117
59-15	13.331	13.832	14.342	14.860	15.385	15.916	16.453	16.996	17.544	18.097	18.655	19.200	19.731	20.247	20.748	21.232	17. 549
+ 60	1.065	1.119	1.177	1.239	1.306	1.378	1.455	1.539	1.628	1.722	1.823	1.935	2.055	2.184	2.323	2.472	1.690
	24.987	25.832	26.695	27.575	28.472	29.385	30.313	31.257	32.213	33.181	34.162	35.164	36.185	37.228	38.296	39.388	32.356
النسبة من الإجمالي																	
14 - 0	٪42.4	٪42.1	٪41.8	٪41.5	٪41.3	٪41.1	٪40.9	٪40.6	٪40.4	٪40.2	٪40.1	٪39.8	٪39.7	٪39.7	٪39.7	٪39.8	٪40.5
59-15	٪53.4	٪53.5	٪53.6	٪53.8	٪54.0	٪54.2	٪54.2	٪54.3	٪54.4	٪54.5	٪54.6	٪54.5	٪54.4	٪54.3	٪54.1	٪53.9	٪54.2
+ 60	٪4.2	٪4.4	٪4.6	٪4.7	٪4.7	٪4.7	٪4.9	٪5.1	٪5.2	٪5.3	٪5.3	٪5.7	٪5.9	٪6.0	٪6.2	٪6.3	٪5.3
	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0	٪100.0
الزيادة المتنقلة																	
14 - 0		290	295	300	305	310	314	317	319	321	322	345	370	398	428	459	340
59-15		501	510	518	525	531	537	543	548	553	558	545	531	516	501	484	527
+ 60		54	58	62	67	72	77	84	89	94	101	112	120	129	139	149	94
		845	863	880	897	913	928	944	956	968	981	1002	1021	1043	1068	1092	960
نسبة النمو السنوية																	
14 - 0		٪2.7	٪2.7	٪2.7	٪2.7	٪2.6	٪2.6	٪2.6	٪2.5	٪2.5	٪2.4	٪2.5	٪2.6	٪2.8	٪2.9	٪3.0	٪2.7
59-15		٪3.8	٪3.7	٪3.6	٪3.5	٪3.5	٪3.4	٪3.3	٪3.2	٪3.2	٪3.1	٪2.9	٪2.8	٪2.6	٪2.5	٪2.3	٪3.2
+ 60		٪5.1	٪5.2	٪5.3	٪5.4	٪5.5	٪5.6	٪5.8	٪5.8	٪5.8	٪5.9	٪6.1	٪6.2	٪6.3	٪6.4	٪6.4	٪5.8
		٪3.4	٪3.3	٪3.3	٪3.3	٪3.2	٪3.2	٪3.1	٪3.1	٪3.0	٪3.0	٪2.9	٪2.9	٪2.9	٪2.9	٪2.9	٪3.1

* المصدر: World Population Projections. ـ البنك الدولي 1994 - 1995

رسم بياني رقم 1

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
عجز المالية العامة المتراكم
(مليون دولار)

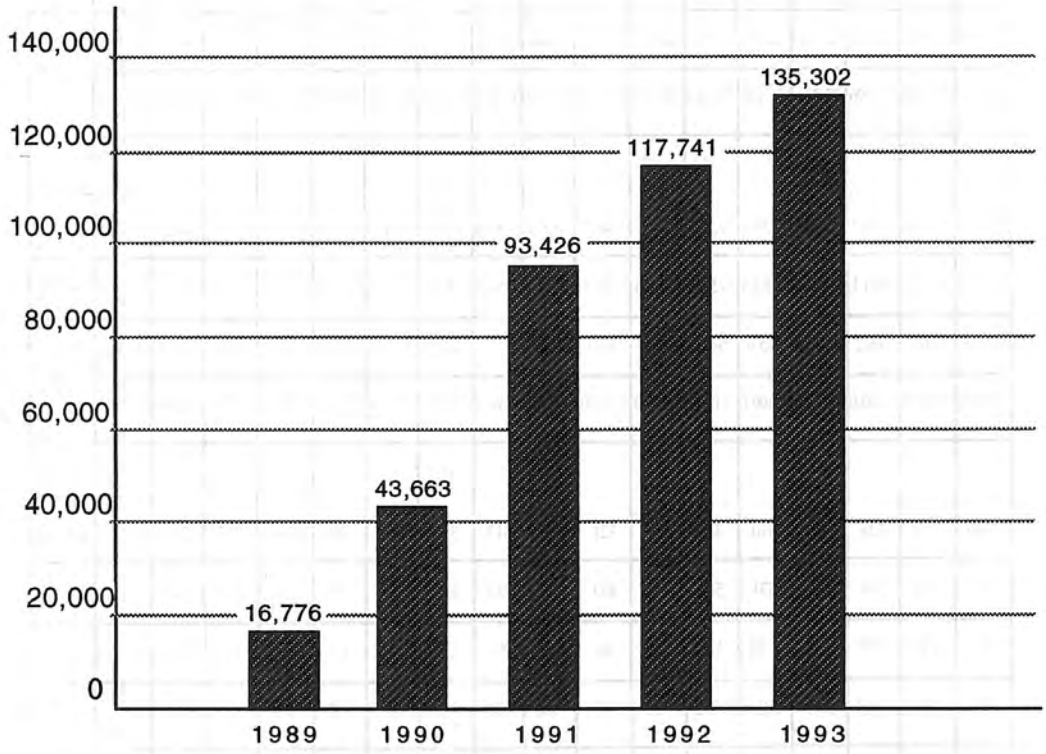

الشكل رقم (2) : توزيع احتياطي النفط

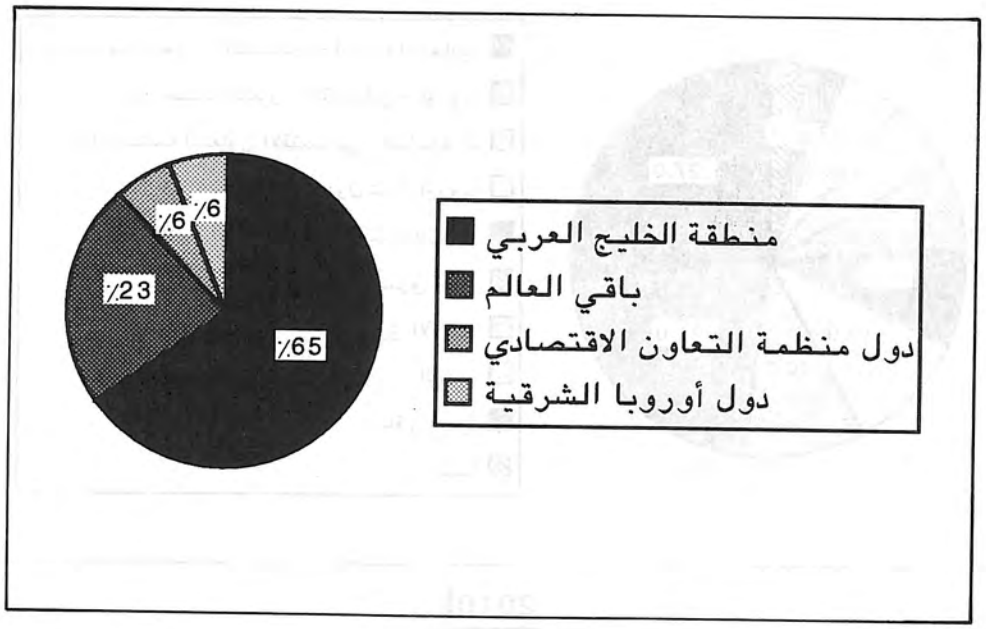

الشكل رقم (3) : الطلب النفط

1993

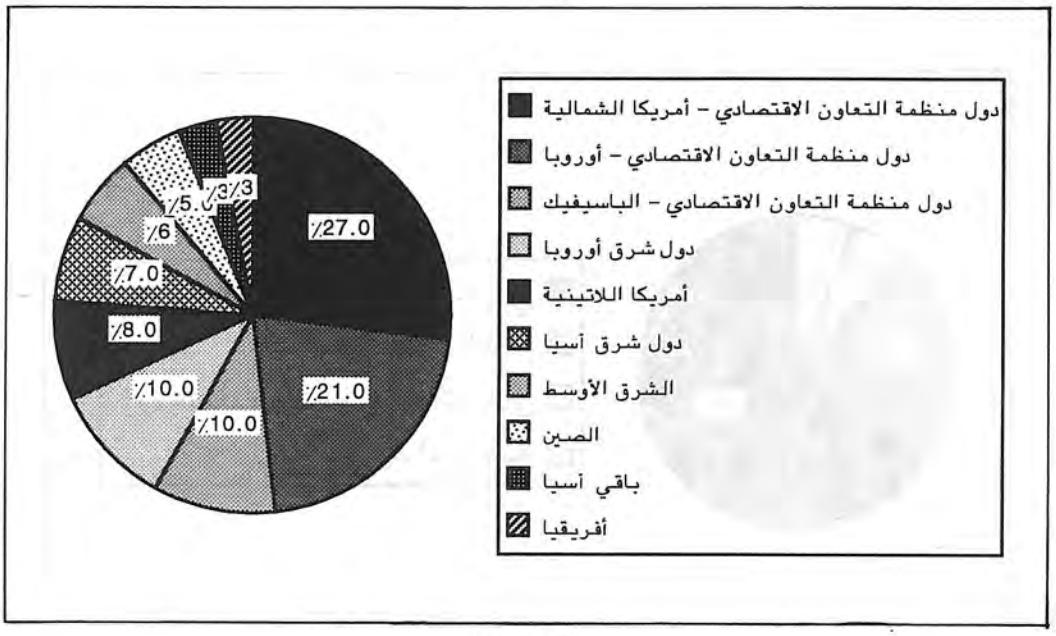

2010

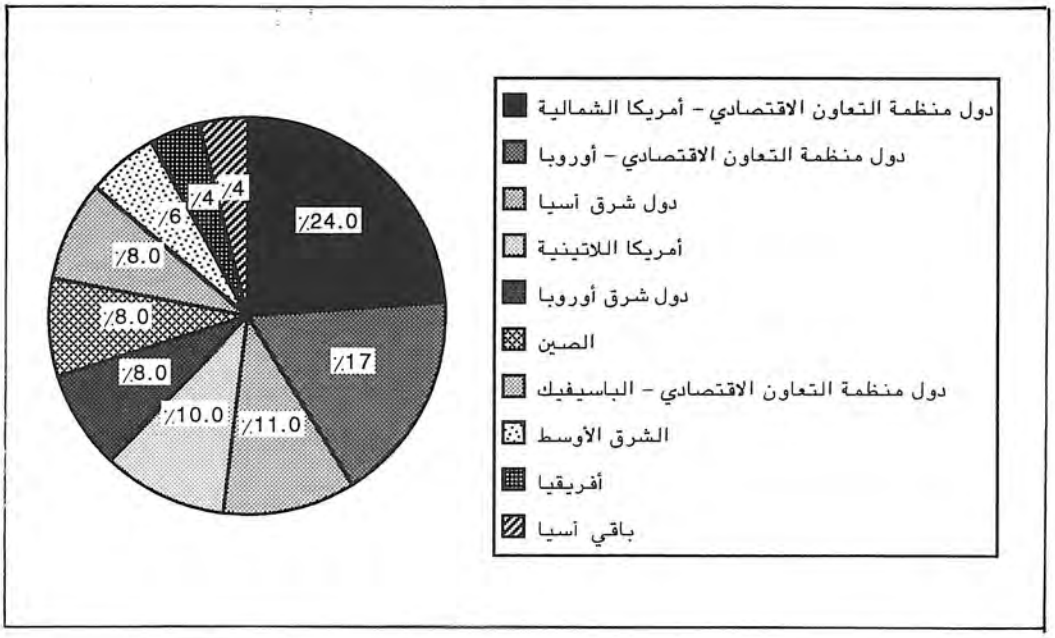

الشكل رقم (4) : عرض النفط لعام 1993 والمتوقع لعام 2010

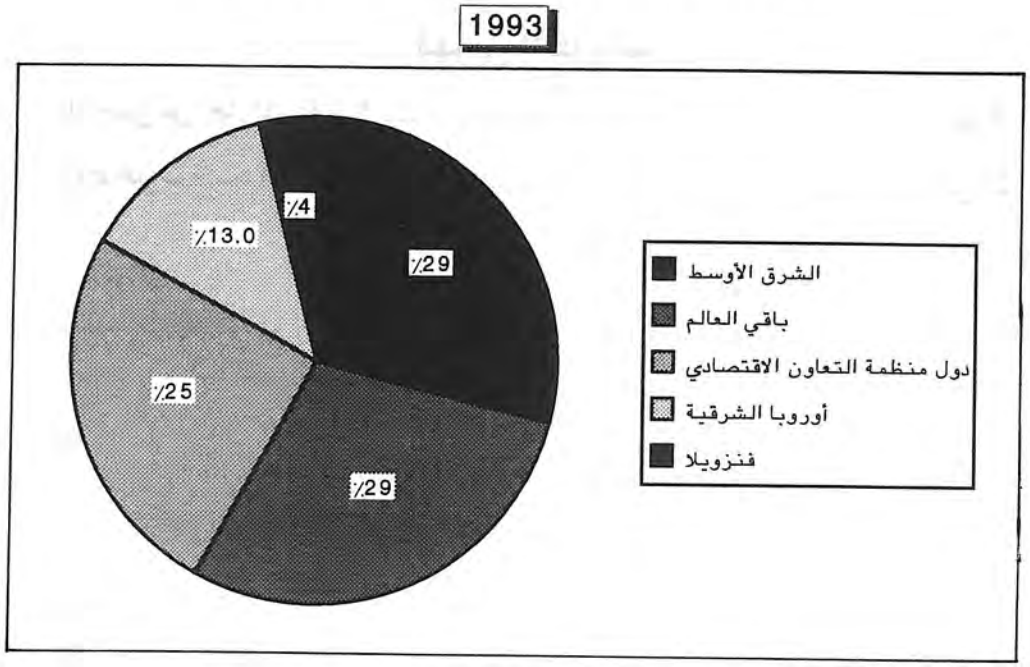

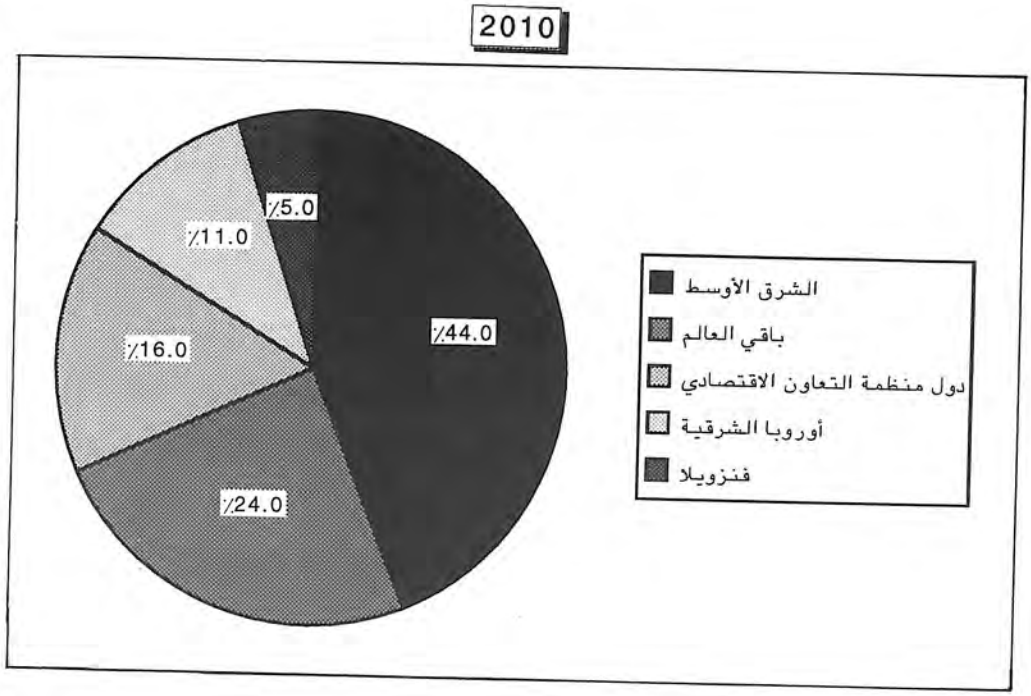

فهرس المحتويات

ما العمل من أجل المستقبل؟ ..... ص 5

تقويم تجارب التنمية ..... ص 25

طباعة مطابع الخط - الكويت
تلفون ٢٤٤٧٠٦ - ٢٤٤٥٤٥ - ٢٤٤٦٧٤

هذا الإصدار يضم بحثين هما :

* ما العمل .. من أجل المستقبل ؟ للدكتور علي خليفة الكواري

* تقويم تجارب التنمية في دول الخليج للأستاذ جاسم خالد السعدون .

والبحثان من وثائق اللقاء السنوي لمنتدى التنمية الذي عقد في يناير 1995 ، ويشكل هذا الإصدار محاولة لتلمس نظرة مستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي .